وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنــوان:

دور القرض المصغر في تمويل الأسر المنتجة

دراسة ميدانية حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع – ميلة–

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إعداد الطلبة:
– سعاد قندولي
– إيمان بن كتفي
– نوارة ساعد هلال

إشراف الأستاذ(ة):
فؤاد بوجنانة

السنة الجامعية: 2016/2015

دعاء

اللهم اني أسألك خير ما سألك منه عبدك ورسولك محمد صلى الله عليه وسلم وأعود بك من شرما استعاذ به منه عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم وأسالك ما قضيت لي من أمر ان تجعل عاقبته رشدا.

اللهم اني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء.

اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها.

اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع وعمل لا يرفع ودعاء لا يسمع اللهم اجعلنا من الذين اذا أحسنوا استبشروا وإذا أساؤوا استغفروا اللهم اغننا بالعلم وزينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية .اللهم الهم نفوسنا تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولها.

شكر وعرفان

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ" صدق الله العظيم

نتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر والثناء على ما وفقنا إليه وأعاننا عليه، وأن هدانا لإتمام هذا العمل

كما نتقدم بأسمى معاني الاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف "فؤاد بوجنانة" الذي تجشم مشاق الإشراف على هذه المذكرة وصوبها أكثر من مرة وزودنا بنصائحه وإرشاداته التي على ضوئها سرنا حتى وصلنا إلى إتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع عمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ونخص بالذكر السيد مدير الوكالة والسيد "خالد" الذي لم يبخل علينا بالمساعدة والنصيحة جزاه الله خيرا

ونشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

إهـــداء

" رب اشرح لي صدري يسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهو قولي "

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وإن لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا والصلاة والسلام على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى أمي وأبي حفظهما الله ورعاهما

إلى أفراد أسرتي الأحباء

إلى كل أقاربي

إلى كل الأصدقاء والأحباب

من دون استثناء إلى كل أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجو من الله أن يجعل هذا العمل نفعا يستفيد منه جميع المتربصين المقبلين على التخرج

سـعـاد

إهداء

"اللهم اجعل لي خير عمري آخره وخير عملي خواتمه وخير يومي يوم ألقاك فيه"

الحمد والشكر لله الذي توكلت عليه فهدانا لهذا وما كنا لنهتد لولا أن هدانا ومن مهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفا إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف في الحياة أبي حفظه الله

إلى أعز إنسانة في الوجود وقدوتي في الحياة، إلى الصدر الحنون والقلب الرقيق، إلى أعز ما أملك في الدنيا، الحبيبة الطاهرة أمي حفظها الله

إلى أقرب الناس إلي أخواتي سندي في الدنيا: وسام، أسماء، آية، أميمة

وإلى أخي شوقي وزوجته حليمة وعصافير البيت الصغار قطر الندى: سجود

إلى كل الأهل والأقارب

إلى الأصدقاء: هاجر، سهيلة، سعاد، كنزة، آسيا، نور الهدى، عبلة.

إلى خطيبي محمد إقبال

إلى الأستاذ المشرف أسمى التحية والتقدير الجزيل

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

إهداء

بسم الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضا الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق والدي حفظها الله وبارك في عمرها

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق ويتنازلون عن حقوقهم لإرضائي والعيش في هناء إخوتي أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منه ينابيع المحبة: شمرة، تفاحة، شرين، شمس

إلى خطيبي العزيز مومو

إلى جميع صديقاتي: فيروز، وداد، خولة، شمرة، إيمان، أمال

إلى الأستاذ الذي ساعدني في مذكرتي وكان معنا في كل ما نحن بحاجته الأستاذ بوجنانة فؤاد

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل هذا العمل نفعا ينتفع به المقبلين على التخرج وجميع الطلبة المتربصين

نوارة

الملخص:

يهدف بحثنا هذا إلى إبراز دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الصغير والأسر المنتجة من خلال خلق فرص عمل وإنشاء مشاريع خاصة بها، ومدى مساهمة القرض المصغر الذي تمنحه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في توفير الدعم المالي اللازم للمشاريع الصغيرة للأسر المنتجة، وهل تتطابق خصائصه مع خصائص المشروع، ولاختبار فرضيات الدراسة قمنا بدراسة نظرية ودراسة حالة ميدانية للمشاريع الصغيرة للأسر المنتجة التي مولتها الوكالة – فرع ميلة– خلال السنوات من 2011 إلى 2015، وقد خلصت الدراسة إلى أن القرض المصغر يعتبر قرض بدون فائدة تلجأ إليه مختلف الفئات منها الفقيرة والبطالة وذات الشغل المؤقت وأيضا الأسر المنتجة، وذلك لصعوبة الحصول على تمويل من المؤسسات البنكية مما يسهل على هذه الفئات إنشاء مشروعات خاصة بها تؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر والبطالة، وأن هذه الوكالة ساهمت بشكل كبير في خلق فرص العمل من خلال تقديم خدمات مالية وأخرى معنوية تسهل من إجراءات الحصول على القرض المصغر.

الكلمات المفتاحية: القرض المصغر، المشاريع الصغيرة، الأسر المنتجة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract :

This study aims to show the role and extent to which the micro-credit granted by national agency for micro-credit support and finance a productive families and small projects through the creation of jobs and special projects, and we aim also to know whether there a kind of match between the characteristics of micro-credit and projects.

To examine the hypothesis of the study we conducted a theoretical and practical study for small projects and working families which have been granted by national agency for micro-credit through on 2011-2015.

The results of the study shows that productive families and unemployers prefer micro-credit (non-interest) than the other banking finance and the national agency for micro-credit plays an important role in the creation of jobs through its supports and services to productive families and small projects and paupers.

key words : micro-credit, small projects, Productive Families, national agency for micro-credit.

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	البطالة في الجزائر في العشرية (الوحدة: ألف)	27
02	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من خلال القرض المصغر	29
03	التنظيم المركزي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	41
04	الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية –ميلة–	51
05	يمثل توزيع المشاريع الصغيرة حسب الدوائر للفترة(2011–2015)	59

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	دراسة تفصيلية حول البطالة في الجزائر بين الفترة 2004 إلى 2013	27
02	سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية(أقصاها 40000دج)	43
03	قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة(100000دج حتى1000000دج).	44
04	تطور حجم القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية في جميع القطاعات للفترة(2011-2015).	45
05	توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة2011 فرع ميلة	52
06	: توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة 2012 فرع ميلة	53
07	توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة 2013 فرع ميلة	54
08	توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة 2014 فرع ميلة	55
09	توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة 2015 فرع ميلة	56
10	توزيع المشاريع الصغيرة الممولة بقروض لشراء مواد أولية حسب كل دائرة بولاية ميلة خلال الفترة(2011إلى غاية 2015/12/31)	57
11	سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية(أقصاها 40000دج)	58

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق
01	**قائمة المستفيدين من القرض المصغر الحالات حتى 2015/12/31**
02	مجموع الحالات التي مولت خلال سنة 2011
03	مجموع الحالات التي مولت خلال سنة 2012
04	مجموع الحالات التي مولت خلال سنة 2013
05	مجموع الحالات التي مولت خلال سنة 2014
06	مجموع الحالات التي مولت خلال سنة 2015

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	**I**
دعاء	**II**
شكر وعرفان	**III**
إهداء	**IV**
الملخص	**V**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
قائمة الملاحق	**IX**
فهرس المحتويات	**X**
مقدمة عامة	**أ – د**
الفصل الأول:	
تمهيد	2
I-1- مدخل للتمويل	3
I-1-1 ماهية التمويل	3
I-1-2 عموميات حول التمويل الأصغر	8
I-1-3 الجهات المانحة للقرض الأصغر	12
I-1-4 الهيئات الأخرى الداخلة في جهاز القرض المصغر	15
I-2- مفاهيم حول القروض المصغرة	20
I-2-1 ماهية القروض المصغر	20
I-2-2 خصائص القروض المصغرة، أهميتها	22
I-2-3 مبادئ القروض المصغرة وأهدافها	24
I-2-4 دور القروض المصغرة في التنمية الاقتصادية في الجزائر	26
I-2-5 مخاطر منح القروض المصغرة	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ميلة-	

تمهيد	34
I- تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	35
I-1- تعريف الوكالة الوطنية ANGEM	35
I-2- تنظيم الوكالة الوطنية ANGEM	37
I-3- شروط الاستفادة وطرق التمويل المطبقة داخل الوكالة	41
II- دور مديرية **الوكالة الوطنية** ANGEM - فرع ميلة- في تمويل الأسر المنتجة	48
II-1- التعريف بالوكالة الولائية لميلة	48
II-2- مساهمة الوكالة الولائية ميلة في تمويل الأسر المنتجة	51
II-3- أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجيات القرض المصغر في الجزائر	60
خلاصة الفصل	62
خاتمة عامة	66-63
قائمة المراجع	72-68
الملاحق	

المقدمة

تمهيد:

تعد مسألة التنمية الاقتصادية والمحافظة على نمو اقتصادي غير مضطرب واحدة من أهم وأعقد القضايا التي تنشغل بها الدول والمؤسسات والأفراد، ذلك لأن التنمية الاقتصادية هي مقياس حقيقي لحيوية المجتمع وقدرته على التفاعل مع احتياجاته من السلع والخدمات في إطار القدرة على الإنتاج بحسب متطلبات السوق، وقد أدركت جميع دول العالم وخاصة النامية منها هذا المسعى وعملت على مواكبته.

وبهدف تمويل مختلف المؤسسات توجهت اقتصاديات بعص الدول إلى نوع من التمويل وبشكل خاص إلى القروض والمتمثلة في التمويل الأصغر والقرض المصغر، وتعود فكرته إلى الدكتور "محمد يونس" الذي أخذ بالقرض أداة تمويل ذات أبعاد اجتماعية أكثر منها اقتصادية، ولهذا السبب نجد الدول النامية أكثر اعتمادا على هذا النوع من التمويل، إلا أن هذا لم يمنع انتشاره في الدول المتقدمة مع تعديله بما يوافق اقتصاد كل دولة.

ولقد تبنت الجزائر هذا النوع من التمويل كغيرها من الدول في إطار فتح المجال أمام الاتجاهات الاقتصادية الجديدة، إذ تعتبر الجزائر من أهم الدول العربية المانحة للقرض المصغر، وقد انتهجت هذا النوع من التمويل ليعمل على امتصاص جزء من نسبة البطالة المستفحلة وخلق فرص التشغيل لصالح الفئات الفقيرة والمقصية قصد مساهمتها في إنشاء الثروات، لذلك يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يزيل النظام الرهني، يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية داخل الطبقات الفقيرة في المجتمع وهو يتوجه إلى الأشخاص بدون عمل ولكنه قادرين على القيام بنشاط مصغر معيشي بواسطة دعم مالي صغير وبشروط مرنة ومرضية.

أولا: الإشكالية: في ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القروض المصغرة في تمويل الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة؟

ينبثق عن هذا الإشكال عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

- ما هو مفهوم التمويل الأصغر؟ وماهي مختلف صيغه؟
- ما هو مفهوم القرض المصغر؟ وما هي خصائصه؟
- إلى أي مدى تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل الأسر المنتجة بولاية ميلة؟

وللإجابة على كل هذا وضعنا الفرضيات التالية:

ثانيا: الفرضيات:

1) يعتبر التمويل الأصغر إمداد المشروع بالأموال اللازمة، حيث لا يمكن قيام مشروع اقتصادي بدونه، ومن بين أهم صيغه التمويل الداخلي والتمويل الخارجي وهناك صيغ أخرى إسلامية.
2) القرض المصغر هو قرض موجه لفئات المجتمع الفقيرة وقليلة الدخل والبطالة، ومن خصائصه أنه يقدم الحل الأمثل لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة ومساعدة الأسر المحتاجة.
3) تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بميلة بشكل كبير في مساعدة الكثير من الأسر المنتجة والمحتاجة في تمويل مشاريعها الصغيرة وتنميتها.

ثالثا: أهداف الدراسة الدراسة:

1) معرفة التمويل بمختلف أنواعه وصيغه العادية والإسلامية.
2) محاولة معرفة أهم الجهات المانحة للقروض المصغرة وكذا المجهودات المبذولة لتحفيزها.
3) تسليط الضوء على قطاع الأسر المنتجة كقطاع مهم له إمكانية تغيير الموازين الاقتصادية في البلاد.

رابعا: أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع في حد ذاته.
- القروض المصغرة لها دور في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل للأفراد من جهة أخرى.
- الأهمية المتزايدة لعنصر القروض المصغرة ودورها في تمويل الأسر المنتجة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

منها ما هو ذاتي راجع إلى الاهتمام الشخصي بالموضوع ومنها ما هو موضوعي راجع إلى:

- المكانة الهامة للقرض المصغر كوسيلة تمويل حديثة ناجحة ومنتشرة عبر كافة أقطار العالم، وبالدور الذي يلعبه في دفع عجلة التنمية.
- التنامي المتزايد للمؤسسات الصغيرة في الجزائر كوسيلة لمكافحة الفقر والبطالة المرتفعة بوسائل الدعم المالي وتزايد إقبال التجارب على هذا النوع من التمويل.

سادسا: صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع على مستوى مكتبة المركز الجامعي لميلة.
- قلة الدراسات المتعلقة بالقروض المصغرة.

سابعا: المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري لأنه ملائم لتحقيق الحقائق وفهم عناصر الموضوع، بينما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي من أجل إسقاط الدراسة على واقع تمويل الأسر المنتجة.

ثامنا: الدراسات السابقة:

1 ـ دراسة من طرف الدكتور سليمان ناصر والأستاذة عواطف محسن، تحت عنوان "القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة"، دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة لتسيير القرض المصغر **(ANGEM)** الجزائر، في سنة 2013، وهي دراسة تهدف إلى التطرق لآلية القرض الحسن المطبق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- يعتبر القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت؛
- نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة، أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل سواء بشكل أحادي او بالاشتراك مع البنوك بنسب معينة؛
- بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر، أو بالجهاز المشرف على الوكالة، أو بالجهة المستهدفة.

2 ـ دراسة من طرف الأستاذ مغني ناصر وهو أستاذ مؤقت بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة تحت عنوان "القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر"، وهي دراسة تمت سنة 2012 تهدف إلى إبراز نتائج استراتيجية القرض المصغر في الجزائر من حيث خلق مناصب الشغل وتفعيل سوق العمل، وكذا تهدف إلى إظهار أهم المشكلات والمعوقات التي تواجهها، ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن نجاح تجربة القروض المصغرة في عدة بلدان ولو أنها حصلت في ظروف وشروط مختلفة ومتنوعة يدعونا إلى الاستنتاج أن هذه التجربة يمكن كذلك أن تنجح في الجزائر؛
- رغم حداثة هذه التجربة في الجزائر وعدم تحقيقها النجاح المطلوب الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منها نظرا لاصطدامها في الواقع العملي بمجموعة من المعوقات إلا أن خيارها نابع من الإدراك بأن هذا المبدأ الاقتصادي (التمويل المصغر) قدم حلولا فعالة، عملية وواقعية، لمكافحة البطالة والفقر والحرمان.

تاسعا: خطة وهيكل البحث:

قمنا بتقسيم عملنا إلى فصلين الأول تنظري والثاني تطبيقي:

بالنسبة للفصل الأول فهو مكون من فرعين، فرع حول التمويل وتناولنا فيه جوانب مهمة حوله من تعريف وأهمية ومصادر، كما تناولنا فيه جانب من التمويل الأصغر والجهات المانحة له؛ وفرع ثاني حول القروض المصغرة، أهميتها، خصائصها، مبادئها ومخاطرها؛

أما الفصل التطبيقي فتعرضنا فيه لدراسة ميدانية حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **(ANGEM)**، حيث يتكون كذلك هذا الفصل من فرعين: الأول هو تقديم عام للوكالة الوطنية مكون من شروط الاستفادة من تمويلها وطرق التمويل المطبقة داخلها، والفرع الثاني هو تقدي للوكالة الوطنية فرع ميلة، حيث تناولنا فيه تعريف بهذه الوكالة الجهوية ومساهمتها في تمويل الأسر المنتجة وأهم المعوقات التي وقفت أمام تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

انصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي تضمنت أهم نتائج الفصلين النظري والتطبيقي، مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات.

الفصل الأول:

مدخل للتمويل

تمهيد:

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ يعتبر هذا الأخير من أهم المراحل التي تمر بها المؤسسة الاقتصادية خلال دورة حياتها، سواء كانت المؤسسة صغيرة أم كبيرة أو متوسطة الحجم، وذلك نظرا لاختلاف المصادر التي تعتمد عليها هذه المؤسسة ففي بعض الأحيان تلجأ إلى التمويل الذاتي أي من مصادر داخلية لها.

وفي أحيان أخرى تضطر إلهى اللجوء إلى مصادر تمويل داخلية أو خارجية وذلك عندما تكون مصادرها الداخلية غير كافية، أو أنها لا ترغب في استعمال المزيد منها للأسباب الربحية أو التوقيت، ويساعد المؤسسة في الحصول على احتياجاتها التمويلية سوق مالي متطور يتولى مهمة الوساطة بين أماكن العجز وأماكن الفائض في الاقتصاد، على أن تسوي المؤسسة المقترضة عدة شروط من أجل الاقتراض كسلامة الوضع المالي، والغرض المناسب لاستعمال الأموال المقترضة.

وبناءا على ما تقدم سنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

I.1- مدخل للتمويل

I.2- مفاهيم حول القروض المصغرة

I-1- مدخل للتمويل:

إن وظيفة التمويل من اهم الوظائف داخل أي مؤسسة مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة؛ فالتمويل عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة و الملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري

I-1-1- ماهية التمويل:

تحظى وظيفة التمويل بأهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية وذلك لما يترتب على عملية اتخاذ قرار التمويل مجموعة من الدراسات حول هذه القرارات ومدى تأثرها على مستقبل المؤسسة، والتي تعتبر مصيرية، إذ يتوقف عليها نجاح أو فشل المؤسسة، أو حتى الوصول إلى ذروة النجاح.

وعليه سنتطرق هنا إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتمويل، أهميته ومصادره التقليدية والإسلامية.

1- تعريف التمويل:

هناك عدة تعاريف للتمويل أهمها ما يلي:

" التمويل هو نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يتدخل بينهما وسيط مالي كمؤسسات التمويل، وعلى ذلك يمكن القول أن تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة يعني إمدادها بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي"[1].

كما يعرف على أنه" (توفير الأموال(السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك"[2].

وفي تعريف آخر إنه:" توفير المنشأة وتجهيزها بالمصادر المالية بنوعيها، الممتلكة(رأس المال المدفوع) والمقترضة(الاقتراض بشكل مباشر وغير مباشر)، فالاقتراض المباشر يكون عادة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أما الاقتراض غير المباشر فيكون من خلال إصدار السندات"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل:

[1] أشرف محمد دوابة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006، ص333.**

[2] هيثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، **التمويل الدولي**، ط1، مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص23.

[3] أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص.18

يعتبر التمويل تلك العملية المتعلقة باتخاذ قرار مالي حول تدبير الأموال الضرورية واللازمة لقيام المؤسسة بنشاطاتها، وذلك بالحصول على هذه الأموال من مصادر داخلية أو خارجية أهما معا وكل هذا من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن أو تعظيم غلى ربح لصالح المؤسسة.

2- أهمية التمويل:

يعتبر التمويل فرع من فروع الاقتصاد وتبرز أهميته في كونه يسهل انتقال الفوائض النقدية بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي:

ولعل أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل مايلي:

- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة،
- تسريح الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها،
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني،
- يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي،
- إن توفير رؤوس الأموال والسيولة النقدية، بحفز على الاستمرار، مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة والقضاء على البطالة بالدرجة الأولى.[1]

3- مصادر التمويل:

3-1 مصادر التمويل التقليدية:

أ. التمويل الداخلي:

يعرف التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي على أنه " تلك الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للشركة، أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية"، وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من، علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة والتي يمكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية، أو عن طريق الموارد الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.[2]

وفي تعريف آخر" هو عبارة عن مفهوم بين القدرة الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها، ويمكن حسابه بجمع الاهتلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الاحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة[3].

---

[1] حمزة محمد الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2014، ص72.

[2] أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص28،27.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية2010-2011، ص151.

وهي تعريف شامل يمكن القول بأن" التمويل الذاتي هو مجموع الموارد المالية الناتجة داخليا عن نشاط المؤسسة والمستعملة لتمويل أصولها، حيث يعتبر العنصر الأول الذي تعتمد عليه المؤسسة في التمويل قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية"

كما نستخلص من خلال التعاريف المختلفة التمويل الذاتي أنه يتكون من الاهتلاكات والمؤونات والحصص والأرباح المحتجزة[1].

ب. التمويل الخارجي:

هو تمويل يتضمن كافة الأموال التي تم الحصول عليها من خارج المؤسسة، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة المالية أي أن التمويل الخارجي مكمل للتمويل الداخلي من أجل تغطية متطلبات المنشأة، وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي:

- التمويل قصير الأجل.
- التمويل متوسط الأجل.
- التمويل طويل الأجل.

ب.1. التمويل قصير الأجل:" يتضمن الأموال التي تتعدى مدة استعمالها سنة واحدة، مثل الأموال المخصصة لدفع الأجور وشراء المواد اللازمة للقيام بالنشاط العادي.

وفي العادة تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض قصير الأجل لتمويل النقص في النقدية والمخزون السلعي، ومن المعلوم أن جزءا من المبيعات بكون على الحساب لذلك فهي بحاجة لتغطية هذا النقص، حتى يتم سداد هذه المبيعات الآجلة[2].

✓ **أنواع التمويل قصير الأجل:**

- **الائتمان التجاري:** هو الائتمان الناشئ عن العمليات الجارية التي تقوم بها المنشآت والمتمثل في الفترة بين تاريخ شراء البضاعة أو المواد الأولية، وبين تاريخ تسديد قيمة هذه المشتريات، حيث يتسنى للمنشأة خلال هذه الفترة الاستفادة من تلك الأموال التي احتفظت بها، خاصة إذا لم يترتب عن ذلك تكلفة.
- **الائتمان المصرفي:** عرفه الاقتصاديون على أنه" متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات والأفراد وتخضع إلى أسس استقر عليها العرق الاقتصادي"

وهناك صور عديدة للائتمان المصرفي نذكرها كما يلي:

- الخصم التجاري؛

[1] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص7، ص27،28.

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 65-67.

- تسبيقات على الحساب الجاري: الحساب الجاري للمؤسسة لدى البنك والسحب على المكشوف؛
- تسهيلات الصندوق؛
- القروض الموسمية؛
- الاعتمادات المستندة.[1]

ب.2. التمويل المتوسط الأجل:

هو ذلك التمويل الذي يغطي فترات زمنية تصل الخمس سنوات لتميزه عن الائتمان الطويل الأجل الذي يفوق الخمس سنوات.

✓ **أنواع التمويل المتوسط الأجل:**

- **القروض المصرفية المتوسطة الأجل:** هي القروض التي تزيد آجالها عن سنة حيث تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأس مالية كمشاريع للائتمان أو بناء المصانع وإقامة مشاريع جديدة.
- **التمويل التأجيري:** هو عبارة عن عملية مصرفية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أوشركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك توضع الآلات والمعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

وللتمويل التأجيري أنواع منها: الاستئجار التشغيلي، الاستئجار المالي، البيع ثم الاستئجار[2].

ب.3. التمويل الطويل الأجل:

وهو التمويل الذي يستحق أداؤه خلال فترة طويلة تزيد عن خمس سنوات(تتحدد هذه المدة عرفا) أو لا يرتبط بفترة استحقاق معينة مثل حقوق الملكية.

تستخدم الإدارات المالية المتحفظة هذا النمط من التمويل بشكل جزئي لتمويل أصولها المتداولة بهدف تقليل مخاطر سيولة المؤسسة من خلال الاحتفاظ بحج أكبر من الأصول السائلة أو القابلة للتسييل والاعتماد جزئيا على المصادر طويلة الأجل لتمويل هذه الأصول مع المصادر التمويلية قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل.

---

[1] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص35-41.

[2] حريزة فاطمة الزهراء، **تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية، لدعم تشغيل الشباب**، فرع ميلة، مذكرة الماستر، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، 2013، ص 10.

هناك مصادر متعددة التمويل طويل الأجل، وتتنوع هذه المصادر حسب درجة التقدم الاقتصادي ودرجة تطور النظام المالي في المجتمعات المختلفة، ومن أهم هذه المصادر نجد الأسهم بأنواعها وكذا السندات[1].

2.3. مصادر التمويل بالصيغ الإسلامية.

أ. صيغ التمويل الإسلامية طويلة الأجل: هي تلك الصيغ التي تطبق على آجال تساوي أو تتعدى خمس سنوات على الأقل ومن هذه الصيغ نجد:

- **التمويل بالمضاربة:**" المضاربة تعني اتخاذ المال المقدم من أحد الأطراف والعمل المقدم من الطرف الآخر بهدف تنفيذ المشروع الاستثماري المعين"[2].
- **التمويل بالمشاركة :**" تعرف المشاركة أنها اتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط مالهما أو عملهما أو التزامهما قصد الاسترباح"[3]

ب. صيغ التمويل الإسلامية متوسطة الأجل:

- **التمويل التأجيري:** "تعرف الإجارة بالاصطلاح الفقهي بأنها بيع المنفعة المعلومة بعوض معلوم وللإجارة أربعة أركان هي: العاقدان، والصيغة والأجرة والمعقود عليه"، وتصنف الإجارة إلى ثلاثة أنواع هي:
  - الإجارة(التأجير) المنتهية بالتمليك؛
  - التأجير التمويلي؛
  - التأجير التشغيلي.[4]
- **التمويل بالاستصناع:**" وهو عقد يشبه السلم لأنه بيع معدوم، وأن الشيء المصنوع ملتزم عند العقد في ذمة الصانع البائع، ولا كنه يفترق عنه من حيث أنه لا يجب فيه تعجيل الثمن، ولا يكون المصنوع مما يوجد في الأسواق، ويشبه الإجارة أيضا لا كنه يفترق عنها من حيث أن الصانع يصنع مادة الشيء المصنوع من ماله"[5].
- **التمويل عن طريق البيع بالتقسيط:**" يعرف البيع بالتقسيط على أنه عقد يقتضي بسداد ثمن البيع على عدد محدود من الدفعات في تواريخ معينة، وتنتقل فيهم حق ملكية السلعة المباعة إلى العميل

---

[1] حسني عبد العزيز جرادات، **الصيغ الإسلامية الاستثمار في رأس المال العامل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص49.

[2] بن براهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي و الاستثمار في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 55، 66.

[3] حسن عبد العزيز جرادات، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[4] بن براهيم الغالي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 55، 66.

[5] حسن عبد العزيز جرادات، مرجع سبق ذكره، ص117.

إبتداءا من توقيع العقد ودفع القسط الأول إلا أنه من حقه مطالبة المشتري بسداد أي قسط تخلف عن دفعه"[1].

ج. صيغ التمويل الإسلامية قصيرة الأجل:

- **التمويل بالمرابحة:**" تعتبر المرابحة إحدى صور البيوع، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع لسلعة بتكلفة شراء البائع لها، أي(سعر الشراء+ مصاريف الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه"[2].
- **بيع السلم:**" هو من أدوات توظيف أموال البنوك الإسلامية، والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، وأيضا المساهمة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي، المزارع، الكروم وتشغيل العمالة"[3].

د. التمويل بالقرض الحسن:

- **مفهوم القرض الحسن:** القرض في الإسلام هو" دفع مال أو تمليك شيء له قيمة بمحض التفضل على أن يرد مثله أو يأخذ عوضا متعلقا بذمة".
- **أهمية القرض الحسن:**

- من فوائد القرض الحسن تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة، وتنمية التكافل والتراحم في المجتمع، وقد أجيز القرض الحسن استثناءا لمل فيه من رفع للمشقة و الكرب وتحقيق لمصالح المجتمع؛
- صيغة القرض الحسن من الصيغ التي تنفرد بها الشريعة الإسلامية في تمويل المحتاجين والفقراء؛
- شجع الإسلام التمويل بالقرض الحسن باعتباره من أهم مصادر التمويل التعاوني[4]، قال تعالى" من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له" (البقرة 243).

I-1-2- عموميات حول التمويل الأصغر:

يعد التمويل الأصغر من الموضوعات الهامة التي تشغل فكر المنظمات السياسية والاجتماعية لارتباطه بكل الاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة الفقر، وله عدة مسميات منها: التمويل المهنيين وتمويل الأسر المنتجة، تمويل صغار المنتجين، التمويل المتوسط الأجل، وغيرها من المصطلحات، وقد بدأت هذه الآلية بصفتها الحالية مند ثلاثين سنة خاصة عن طريق الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية

[1] عبيد يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية**، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عان، 2011، ص ص 56،57.

[2] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص، ص 135، 136.

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 257، 258.

[4] محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة، ص47.

في كثير من البلدان ولذلك ستتطرق إلى عدة جوانب مهمة من التمويل الأصغر من مفهوم وخصائص ومبادئ وأهميته.

1- مفهوم التمويل الأصغر:

" التمويل الأصغر يعني تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر، بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، كما اتسعت دائرة التمويل الصغير على مرور الزمن لتشمل مزيدا من الخدمات(الإقراض، الادخار، التأمين...).

وذلك نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات بعد إن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية".[1]

وفي تعريف آخر" إن مصطلح(التمويل الأصغر ومتناهي الصغر) يشير إلى إتاحة الخدامات المالية على نحو مستدام إلى الفقراء وأنشطة الأعمال الصغرى، بحيث يشمل ليس فقط القروض بل أيضا المدخرات، وخدمات تحويل الأموال، والتأمين، وفي المعتاد ينصب اهتمام أنشطة الأعمال الصغرى مبدئيا وبصفة رئيسية على الائتمان[2].

من خلال ما سبق نستنتج تعريف شامل وموحد للتمويل الأصغر وهو: أن التمويل الأصغر هو عبارة عن قروض صغرى تستهدف الفقراء والأسر المنتجة والذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التجارية.

2- خصائص التمويل الأصغر:

يتميز القرض الأصغر بأنه قرض مرن وسريع ويسند بدون ضمانات عينية، وهو لذلك يستوجب معرفة طلب القرض بصفة مباشرة وشخصية من قبل الجمعية المسندة للقرض ليتم التأكد من جدية المنتفع وجدوى النشاط، ويمكن أن يمنح القرض بمبالغ متزايدة ومتتالية حسب درجة نجاح المشروع واحترام آجال استخلاص القرض.

وفي جانبه المتعلق بالمساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وإحداث مواد الرزق يسند القرض لإحداث مشروع جديد أو لتوسعة مشروع قائم ويمكن أن يوجه لتمويل اقتناء معدات صغيرة أو مداخلات ضرورية للإنتاج أو لتوفير مال متداول.

---

[1] محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الأصغر وآفاق تطويره في فلسطين**، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل 1431هـ- 2010م، ص ص 19-23.

[2] المرجع نفسه.

ويبلغ المبلغ الأقصى للقروض الصغيرة4,000 دينار بالنسبة للأنشطة المنتجة ولا يتجاوز 600دينار للقروض المخصصة لتحسين ظروف العيش. وتسدد القروض الصغيرة بنسبة فائدة سنوية أقصاها 5%[1].

3- مبادئ التمويل الأصغر:

- **الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:**

يحتاج الفقراء كغيرهم إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة كما يحتاجون إلى الادخار والتحويلات النقدية كل حسب نوعه؛

- **التمويل بالغ الصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر:**

الحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن للفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية، ويجعل التمويل بالغ الصغر الأسر الفقير تنتقل من مجرد محاولة البقاء غلى قيد الحياة إلى التخطيط للمستقبل؛

- **التمويل بالغ الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:**

في بلدان كثيرة لا زال ينظر للتمويل بالغ الصغر على أنه قطاع هامشي وعلى أنه بصورة رئيسية اهتمام تنموي للجهات المانحة والحكومات وللمستثمرين، ذوي المسؤولية الاجتماعية ولتحقيق إمكانية التمويل بالغ الصغر الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء لا بد أن يصبح جزءا من القطاع المالي؛

- **التمويل بالغ الصغر يعي بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة:**

إن تمويل الفقراء يتطلب مؤسسات مالية محلية تقدم خدمات على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى ، وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية؛

- **لا يقدم التمويل الأصغر الحلول دائما، فهو لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أوفي كل الظروف:**

في كثير من الأحيان هناك خدمات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرنامج التدريب، أو تحسين البنى التحتية، يجب تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير، إذا كان ذلك بالإسكان؛

[1] محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **للتمويل الأصغر لمحات واضاءات**، محاضرة مقدمة بمنتدى المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي- ولاية الخرطوم، 22 مارس 2012، ص ص 4-5.

- **إن تحديد سقف لأسعار الفائدة يضر بالفقراء ويجعل من صعب عليهم الحصول على القروض:**

لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك، إن نموهم سيكون محدودا بالعرض الشحيح وغير الأكيد لأموال المتبرعين والحكومات، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة، تقوم عادة بتحديدها بأسعار متدنية، لا تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها، وعليه فإنه يجب تجنب مثل هذا التحديد، وفي الوقت ذاته يجب أن لا يعمل مقدمو القروض متناهية الصغر على فرض فوائد مرتفعة جدا تدفع المقترضين على تغطية تكلفة عدم كفاءة المقترض.

- **إن دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة:**

يمكن أن تساند الحكومات الخدمات المالية المقدمة للفقراء، بتحسن بيئة الأعمال لأصحاب مشروعات العمل الحر وقمع الفساد وتحسين كيفية الوصول إلى الأسواق والحصول على خدمات البيئة التحتية في أوضاع خاصة، وقد يكون التمويل الحكومي لمؤسسات مالية بالغة الصغر مبررا عنها الافتقار إلى أنواع أخرى من التمويل.

- **يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص لأن نتنافس معه:**

حيث يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل متناهي الصغر، يجب أن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض متناهية الصغر، لتطوير دعم البني التحتية مثل مؤسسات التقسيم، مجلس الإقراض و المقدرة على التدقيق.

- **إن العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء:**

يعتبر التمويل بالغ الصغر من الميادين المتخصصة التي تجمع بين الأعمال المصرفية التي لها أهداف اجتماعية، وبين الاحتياجات للقدرات التي يجب بناؤها على جميع المستويات، وبدءا من المؤسسات المالية للهيئات التنظيمية وجهات الإشراف، وأنظمة المعلومات لهيئات التنمية الحكومية، والهيئات المتاحة، ويجب أن تركز معظم الاستثمارات في هذا القطاع سواء العام أو الخاص على بناء القدرات.

- **يعمل التمويل متناهي الصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه:**

إن المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية، ويتضمن ذلك كلا من المعلومات المالية(مثل نسبة الفوائد، تسديد القروض واستيراد التكاليف)، والمعلومات الاجتماعية(مثل عدد

العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم)، كل المتبرعين، المستثمرين، ومشرفي البنوك، والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.[1]

4- أهمية التمويل الأصغر:

- يعتبر أداة هامة في الحد من ظاهرة البطالة ورفع مستوى التشغيل.
- إلى جانب الأهداف الاجتماعية التي تحققها المؤسسات التي تقوم بالتمويل الأصغر فإنها تحقق أرباحا.
- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل للمستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية، بمختلف أشكال المؤسساتية.
- يعمل على تحفيز الاقتصادية المحلية من خلال الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع الخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة.
- الأهمية الإستراتيجية المستمدة من المشروعات الصغيرة والصغيرة في حد ذاتها على اعتبار أنها بمثابة الأداة المتحركة للنمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي في توفير مناصب العمل وتحقيق مستويات هامة من الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة.
- توظيف المدخرات وإدخالها ضمن الودائع المصرفية.
- المساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة.
- المساهمة في التشغيل الكامل للمواد الاقتصادية.[2]

I-1-3- الجهات المانحة للقرض الأصغر:

أصبح القرض الأصغر يحظى باهتمام كبير لدى الكثير من البلدان نظرا للدور الذي يلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخاصة رفع مستوى التشغيل، وقد كانت الجزائر من الدول التي خاضت تجربته هذا القرض وفتحت عدة هيئات مخصصة للإقراض المصغر، لذلك سنتطرق إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، موارده وكيفية المشاركة فيه، كما سنشير إلى البنوك والمؤسسات المالية الداخلية في جهاز القرض المصغر ودورها فيه.

1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

- تعريفها: أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، الذي نصت(المادة) الأولى منه على إنشاء الوكالة وجاء

[1] محمد مصطفى غانم، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] بوحبل نذير، عيواز يحي، نابتي راضية، **التمويل الأصغر كأداة لرفع مستوى التشغيل**، دراسة مجموعة من المؤسسات التي حصلت على التمويل الأصغر، المركز الجامعي ميلة،2012-2013، ص19.

فيها ما يلي:" طبعا لأحكام المادة 7 للمرسوم الرئاسي رقم 04-13 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، تحد ث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتدعى في صلب النص الوكالة"[1]

2- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر:

- تعريفه: تم إنشاء الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم05-14 المؤرخ في 25 أكتوبر2005 الذي جاء ليحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم17-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" ويعمل الصندوق على تقديم الدعم المالي اللازم للقرض المصغر وللوكالة الخاصة بتسييره بالإضافة إلى توفير الإعانات غير المادية[2].

3- صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

أ. نشأة الصندوق ومهامه:

لقد أنشأ هذا الصندوق بموجب مرسوم تنفيذي رقم 04-16 الصادر في 22 جانفي 2004 وبناءا على تقرير وزير التشغيل والتضامن الوطني(حاليا وزير التضامن الوطني و الأسرة)، جاء ليحل محل صندوق الضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر المنشأ سنة 1998.

يوضع صندوق الضمان تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوطن لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويتولى المدير العام للوكالة(ANGEM) تسيير الصندوق بمساعدة أمانة دائمة بالمقابل تمسك محاسبة الصندوق حسب الشكل التجاري، بصفة مستقلة عن محاسبة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[3].

ب. موارد صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة: تتكون من:

- الاشتراكات المدفوعة للصندوق من قبل المستفيدين من القرض المصغر، المؤسسات المالية والبنوك المنخرطة.
- عوائد التوظيف المالي من الأموال الخاصة و الاشتراكات المحصلة.
- الهبات والوصايا والإعانات المخصصة للصندوق.
- التخصصات التكميلية من أموال خاصة عند الحاجة، والتي تم تحصيلها من المشاركين في رأس المال الأولى ومن بنوك جديدة أو مؤسسات مالية منخرطة.

---

[1] الجريدة الرسمية، **مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي** رقم04 -14، الجزائر، المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل2004/01/22، ص 8.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر http://www.anger.dz/

[3] طوبال منى، **القروض المصغرة وأثارها على الاقتصاد الوطني- دراسة حالة الصناعات التقليدية والحرفية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسويق العمليات المالية والمصرفية، الجزائر، 2013-2014، ص 33.

-كما يشمل تخصيص أولي من أموال خاصة ويتكون من: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برأس مالها، مساهمة الخزينة العمومية، مساهمة البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة برأس مالها، كما يشمل الرصيد غير المستعمل من صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.[1]

ج. كيفية المشاركة في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

بعد الاتفاق مع البنك المستفيد من القرض، يساهم في حساب الصندوق بنسبة 2% حيث:

- 1 0 % تمثل نسبة الاشتراك البنكي للمشتركين.
- 1 0 % تمثل نسبة التأمين السنوي.

يتقدم المستفيد من القرض إلى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC من أجل توقيع عقد الاشتراكات في صندوق الضمان الذي يتحمل مسؤولية ضمان المستفيدين نحو المقرضين (البنوك أو المؤسسات المالية).

ويجب على المستفيد تجديد دفع مستحقات التأمين كل بداية سنة، إبتداءا من أول دفعة، في حالة عدم قدرة المستفيد على تسديد القروض، فإن صندوق الضمان يسدد 80% إلى البنك ولكن المستفيد يبقى مدان بـ:

- 20% إلى البنك.
- 80% صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

ويقوم الصندوق بحماية المستفيد في حالة الإفلاس أو في حالة الوفاة، لكنه لا يحميه في حالة الحرائق أو الكوارث الطبيعية.[2]

4- البنوك والمؤسسات المالية الداخلية في جهاز القرض المصغر:

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة من البنوك التجارية وهي: البنك الوطني الجزائري، BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك الجزائر الخارجي BEA، بنك التنمية المحلي BDL، البنك الفلاحي للتنمية الريفية.[3]

[1] طوبال منى، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] المرجع السابق، ص 36.

[3] طوبال منى، مرجع سبق ذكره، ص 40.

✓ **دور هاته المؤسسات في جهاز القرض المصغر:**

لا يمكن الاستغناء عن البنوك والمؤسسات المالية الوطنية في تطبيق جهاز القرض المصغر، فنتيجة لقانون المالية المتعلق بالقروض الذي يمنع كل هيئة أو منظمة خارجية عن إيطار البنوك والمؤسسات المالية، من تقديم قروض أو ائتمانات في أي شكل من الأشكال، تلتزم البنوك ما يمثل70%من التكلفة الكلية للمشروع الخاص بالمستفيد، شرط أن تفوق قيمة القرض مائة ألف (100,000) دينار وأن لا تزيد عن مليون (1000,000) دينار وعلى هذا الأساس تمنح البنوك والمؤسسات المالية قروضا تتراوح ما بين سبعين ألف (70,000) دينار وسبعمائة ألف (700,000) دينار جزائري. وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار التخفيضات المطبقة على أسعار الفائدة والتي تصل إلى 80% و85 % والتي تم تعديلها سنة 2014 لتصبح 100% من سعر الفائدة المطبق على القروض المصغرة التي تم إلغاؤها كليا[1]

I-1-4- الهيئات الأخرى الداخلية في جهاز القرض المصغر:

وضعت الجزائر لتسيير القرض المصغر أجهزة حكومية أهمها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC، بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM والتي خصصت للقرض المصغر فقط، وقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة نوعا جديدا من التمويل الأصغر في صيغة قرض حسن وهو قرض يمنحه صندوق الزكاة كما فتحت المجال أمام بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بهدف دعم هذا النوع من التمويل أهمها" تويزة".

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- **تعريفها:** أنشأت الوكالة هذه بموجب المرسوم التنفيذي رقم96 –296 المؤرخ في 8سبتمبر 1996 والتي توفر للشباب الذي تتراوح أعمارهم ما بين 19–35 سنة(تم تمديدها إلى 40 سنة) الذين يعانون من البطالة قروضا مالية لتمويل استثماراتهم شرط ألا تتعدى تكلفتها عشرة ملايين دينار(10.000.000) دينار، ويختلف القرض الممنوح باختلاف طبيعة النشاط[2].

✓ **أنواع القروض التي تقدمها الوكالة:**

- قروض بدون فوائد: تمنحه الوكالة للشباب الحاملين لشهادة التكوين المهني بمبلغ(500.000) دينار جزائري، لاقتناء عربة أو ورشة لممارسة نشاطات محددة كالترصيص، كهرباء العمارات،

[1] هشام جمال، لبزة هشام، **أهمية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري**، ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، المنعقد يوم 2013/06/05.

[2] صليحة بوهلال، **وكالات التشغيل للشباب(النتائج والعوائق)**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012–2013، ص40.

التدفئة، التكيف، مكانيك السيارات، ويمنح هذا القرض في حالة لجوء الشباب وأصحاب المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاط؛

- قروض بدون فوائد لا يتعدى قيمة المليون(1000.000دينار): وهو قرض إضافي يمنح للشباب حاملي شهادات التعليم للتكفل إيجار محل موجه لإحداث مكاتب جماعية طبية ولمساعدي القضاء، للخبراء والمحاسبين المعتمدين مكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة التابعة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري؛

- قرض إضافي غير مكافئ: أي بدون فوائد بمبلغ يقدر بخمسمائة ألف دينار(500.000): للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث نشاطات إنتاج السلع والخدمات، وتخفيض في نسبة الفوائد يقدر بـ80% عن المعدل السائد وهذا بالنسبة للاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الصيد البحري، البناء، الأشغال العمومية، الري وكذا الصناعات التحويلية، وقد يصل التخفيض إلى 95% إذا تم إنجاز المشاريع في الهضاب العليا أو الصحراء، أما باقي القطاعات فتستفيد من تخصيص قدره60%؛

كما يستفيد الشباب من التسهيلات في التسديد حيث حددت مدة القرض بثماني سنوات منها 03 سنوات يعفى فيها المستفيد من التسديد، أما الفائدة فتسدد خلال سبع سنوات مع الاستفادة من تأجيل في السنة الأولى للقرض الممنوح من قبل البنك أو المؤسسة المالية، ويأخذ ذلك صفة التمويل الثلاثي.[1]

2- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:**

نشاطه: هو هيئة حكومية جزائرية أنشئت سنة 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إداري لتسهيل عملية الإدماج وذلك عبر طرق البحث العلمي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليل من حجم البطالة، وهو ما يتضح من مهامه المتمثلة في:

- المساعدة على البحث عن الشغل؛
- دعم العمل الحر؛
- التكوين بإعادة التأهيل[2]؛

[1] طوبال منى، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] رشيد شباح، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2011-2012، ص 157.

3- **صندوق الزكاة:**

- **تعريفه:** صندوق الزكاة الجزائري هو مؤسسة اجتماعية تقوم على ترشيد أداء الزكاة، جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الساري بها العمل في الشريعة الإسلامية، وبالتالي فهو بمثابة مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة وترسيخها في أذهان المسلمين وفي معاملاتهم، وتحقيق مجتمع التكافل والتلاحم والوقوف إلى أهل الفقر والحاجة[1].

يتم صرف أموال الزكاة بناءا على المداولات النهائية للجنة الولائية على العائلات الفقيرة، وهذا حسب الأولوية، وذلك بإعطائها مبلغا سنويا، سداسيا أو ثلاثيا، كما يخصص جزء للاستثمار لصالح الفقراء وها من خلال القرض الحسن أو شراء أدوات العمل للمشاريع الصغيرة والمصغرة؛

يتم تحديد المستحقين للقروض بعد عملية دراسة الملفات والاقتناء، وتجري عملية القرعة بين من قبلت ملفاتهم لترسل إلى اللجنة الولائية للمصادقة، وبعدها ترسل لبنك البركة ليتم دراستها ومنح المستفيد صكا بمبلغ القرض ليسلمه إلى الممون مباشرة والحصول على العتاد اللازم للمشروع، والفئات والفئات المعنية بذلك هم القادرون على العمل وليس لديهم إمكانيات لبدأ مشروعهم، كخريجي الجامعات والمراكز التكوين المهني، الحرفيين، الأسر المنتجة، وأصحاب المشاريع الممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكذا المؤسسات الصغيرة والمصغرة.[2]

4- **المؤسسات غير الحكومية:**

بمبادرة من برنامج التعاون الدولي الألماني(GTZ) بمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاء إجراء يسمح بحصول النساء الفقيرات والمؤسسات المصغرة على التمويل، وذلك بإنشاء مؤسسة خدمات،FIDES ALGERI خلا السداسي الثاني من سنة 2008، التي قامت بإبرام اتفاقية مع بنك البركة وأولى وكالات المؤسسة تم تأسيسها في غرداية.

المؤسسة تقوم بتقييم ومتابعة المؤسسات ومرافقة مجموعات النساء والشباب المحتاجين للتمويل، وقد قدمت منتجات مالية وموافقة للشريعة الإسلامية" صيغة المشاركة" بمبلغ أقصى حده خمسمائة ألف (500.000) دينار، وترافق أيضا مجموعات النساء الفقيرات بمنحهن قروض بدون فوائد(قرض حسن) تتراوح بين 10.000 دينار و50.000 دينار، لمدة من 04 أشهر إلى 12 شهر، وبعد عام من النشاط تم تمويل أكثر من 100 امرأة و50 رجل[3].

---

[1] ليموني الزوير، لسوامس رضوان، **مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال**، مجلة رسالة المسجد، عدد خاص بصندوق الزكاة، الجزائر، 2005، ص25.

[2] جمال الدين سلامة،" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة–حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم التجارية، جامعة اجزائر03، 2007، ص114.

[3] طوبال منى، مرجع سبق ذكره، ص10.

5- **الجمعيات:**

أنشأت حركة " التوزيزة" ذات الصفة الاجتماعية سنة 1987، وجاءت إحياء للتقاليد الجزائرية التي كانت العائلات من خلالها تتآزر لدعم المحتاجين إما بالأموال أو المحاصيل الزراعية، وهي تقوم بعدة نشاطات موجهة بشكل أساسي للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 سنة و35 سنة وبالأخص برنامجها" تويزة التنمية" التي تتابع أصحاب المشاريع بتقديم قروض مصغرة ومرافقتهم بالتكوين، عرف ها النشاط توسعا أدى إلى إنجاز متسللة مؤسسات بيوغني وخدمة القروض المصغرة خلال 10 سنوات، أكثر من 445 قرضا استفادت منها حوالي 177 امرأة، وتمنح الجمعية قروضا مصغرة تصل قيمتها إلى 20.00. دينار يتم تسديدها من خلال دفعات شهرية منتظمة على مدى03 أشهر إلى سنة.[1]

6- **القرض الحسن:** تقدم موارد صندوق الزكاة في شكل قروض حسنة بدون فائدة وبعيدة عن الربا.

تعريف: سبق لنا وتطرقنا إلى تعريف القرض الحسن لكن لا بد من إضافة هذا التعريف اللغوي للمزيد من التوضيح" القرض الحسن في أصل اللغة هو القطع وسمي المال الذي يأخذه المقترض لأن المقترض يقطعه من ماله وهو قرض يقترب بها إلى الله سبحانه لما فيه من الرفق بالناس والرحمة بهم وتسيير أمورهم وتفريح كربهم"

أما اصطلاحا" فالقرض الحسن هو أن يدفع المقترض مبلغا من المال إلى المستقرض على أن يرده له عند إساره بلا زيادة مشروطة أو متعارف عليها، سواء كانت نقدا أو عينا أو منفعة وإنما ينبغي بعمله هذا وجه الله تعالى"

شروط منح القرض الحسن: للقرض الحسن شروط قبل منحه وهي:

- أن يكون طالب القرض مسلما ملتزم بأمور دينه؛
- التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب من أجلها هذا القرض؛
- التحقق من الحاجة الفعلية للقرض وذلك بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان؛

المستفيدون من صندوق القرض الحسن:

- الطلبة في مستويات التعليم المختلفة حتى ولو بنسبة معينة كمساعدة تعليمية؛
- المرضى الذين لا يجدون العلاج حسب إمكانياتهم؛
- مصابو الكوارث والأمور المفاجئة غير المتوقعة؛
- وهذه النقاط الثلاث تدخل ضمن الخدمة الاجتماعية المقصودة من وراء القرض الحسن.

[1] المرجع السابق، ص 10.

- أصحاب المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي يقوم بها الأفراد وخاصة من المعاقين وأصحاب العاهات أو غيرهم من أصحاب العيال والمحتاجين.

وهذا الجانب استثماري من قبل المصرف لذوي المشاريع الصغيرة.[1]

[1] إيمان عجرود وآخرون، **أثر القروض المصغرة على التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، دراسة حالة؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –فرع ميلة–** مذكرة ليسانس، تخصص مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، 2013–2014، ص49.

I-2- مفاهيم حول القروض المصغرة:

يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدول لحل مشاكل عديدة كمواجهة وتحدي مشكلة العمل المؤقت، ومحاربة البطالة بكل أنواعها، وبهذا فإن القرض المصغر موجه للعديد من الفئات هم: البطالين وأصحاب العمل المؤقت غير المضمون، وكذلك الأسر المنتجة، وكل من له رغبة في الإنتاج وخلق شغل بنفسه، لذلك فإن هذا النوع من القروض يساهم في التقليل أو الحد من الكثير من المشاكل الاقتصادية وكذا الاجتماعية، وبناء على ها حاولنا التطرق خلال ها الجزء الثاني من البحث إلى كل من ماهية القروض المصغرة، خصائص القروض المصغرة، أهميتها بالإضافة إلى دورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مع ذكر أهم مخاطرها.

I-2-1- ماهية القروض المصغرة:

للقرض المصغر دور فعال ومؤثر في المجتمع وكذا الاقتصاد حيث أنه من المهم تسليط الضوء على فئات المجتمع الفقيرة والمنعدمة والاهتمام بها، باعتبارها جزء من المجتمع، ولما كان القرض المصغر موجها لهذه الفئة فقد أدى وظيفته بفعالية ملحوظة، ولهذا سنتطرق إلى التعريف بالقرض المصغر أولا، ثم نتحدث عن تاريخه ونشأته ثم أنواعه.

1- تعريف القرض المصغر:

لا يوجد تعريف يوحد التمويل المصغر أو القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة للقروض المصغرة وفيما يلي بعض التعاريف هي:

- يعتبر التعريف الذي منحته له المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء CCAP الأكثر رواجا وشمولية حيث عرفته على أنه "ذلك القرض الذي يوجه إلى شخص من ذوي الدخل المنخفض الذي لا يستطيع الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية لعدم استيفاء الشروط المطلوبة من قبل هذه المؤسسات.[1]

2- نشأة وتاريخ القرض المصغر:

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل المصغر في بنغلادش من طرف محمد يونس البنغالي في سنة 1976 بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1976 وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في 2006، فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك، مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة" القرض المصغر" والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون

[1] http://W.W.W.Cgap.org/publications.

ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض[1]؛

فتم إنشاء بنك غرامين في سنة1977 (grameenBank) الذي قام بتمويل الفقراء وخاصة النساء باعتبارهم مهمشين في المجتمع بالرغم من أهميتهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمويلات الممنوحة من طرف هذا البنك بنسبة 95% وقد أثبتت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا موثوقين حيث أنهم يرجعون مبلغ التمويل في آجاله، ثم شهد التمويل المصغر انتشارا في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية (Vilage Bank)وقد ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي أندونيسيا من طرف بنك راكيات (Rakyat) وقد قامت كثيرا من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وغيرها من الدول الأخرى.[2]

كما أنه قرض مؤقت فمع انتهاء مدة القرض ينتهب معه الدعم المرافق بذلك يلحق المستفيد مرة أخرى بزمرة الزبائن المهمشين من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

ويعرف في الجزائر على أنه" فرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و دوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم ويهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث النشاطات المنتجة للسلع والخدمات وكذا النشاطات التجارية وهو موجه، لمختلف النشاطات بما في ذلك تلك الممارسة في المنازل.[3]

3- أنواع القروض المصغرة:

تقوم مؤسسات التمويل بتقديم ثلاثة أنواع من القروض المصغرة هي:

- قروض فردية؛
- قروض فردية متدرجة؛
- قروض جماعية؛

ويمكن توضيح كل نوع من الأنواع التي تقدمها مؤسسات التمويل كالتالي:

---

[1] ناصر مغنى، **القرض المصغر إستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر، ص2.

[2] فوزي بوسدار، **عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة، دراسة حالة دول الميناء**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة خلال الفترة 16/15 نوفمبر،2011، ص4.

[3] طوبال منى، مرجع سبق ذكره ص 30.

أ- قروض فردية

هذا النوع من القروض يقد للعميل مرة واحدة فقط أي أنه لا يمكن الحصول عليه بصفة متكررة، وهذا القرض يمنح عادة بهدف تلبية المقترض لاحتياجاته والإنفاق على مشروعه ويرتكز هذا النوع من القروض على اعتبارين أساسيين هما:

- المقترض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض.
- أنه قادر على إنشاء المشروع و تشغيله وتحقيق فائض يسدد من خلاله القرض وفوائده مع فائض آخر يمثل ربح يستطيع الإنفاق منه على نفسه وعلى أسرته مع استمرار العمل.

ب- قروض فردية متدرجة

إن القروض الفردية المتدرجة مثلها مثل القروض الفردية، لكنها تزيد عليها في إمكانية الفرد المقترض الحصول على القرض الأكثر من مرة لكن هذا بشرط أن يثبت أنه قادر على أساس القرض الأول وهكذا فإن ثقة المؤسسة المقرضة تزيد من ناحية هذا المقترض وهذا ما يشجعها على منحه قروض أخرى.

ج- قروض جماعية

تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد(05إلى 10 أفراد) وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة بكفالة المجموعة كلها أي أن المجموعة لأي فرد فيها غير قادر على السداد وتقوم المجموعة بالسداد نيابة عنه.

وهذا النوع من المشاريع يشبه شركات التضامن لكنه أقل حجما عنها ويمكن الشبه بينهما في المسؤولية التضامنية عادة ما تكون سببا لانقضاء هذه المؤسسات ففي حالة إفلاس أحد الشركاء أو وفاته أو امتناعه عن السداد لأي سبب تحل الشركة ما لم ينص على خلاف ذلك في عقد تأسيسها[1].

I-2-2- خصائص القروض المصغرة، وأهميتها.

تقف كل تجارب القرض المصغر على استهداف الأشخاص الذين ترفض البنوك التجارية التعامل معهم لا شيء إلا لأنهم فقراء ومعدومي الدخل، فالاعتقاد السائد أن الفقير لا يستطيع تسديد أي سلفة فكل دخل مالي إضافي سيذهب حتما إلى تلبية احتياجاته، من أجل ذلك وجد هذا القرض لمساعدة المحتاجين على التخلص من فقرهم، لذلك سنتطرق إلى خصائص القرض المصغر، وثانيا إلى أهميته ثم في جزء موالي من البحث عن مبادئه وأهدافه المسطرة في الجزائر.

[1] يسمينة بوغابة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

1- خصائص القروض المصغرة.

يشير التمويل المصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء من خلال برامج تصميم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم، وهناك مجموعة من الخصائص المميزة للقروض تتلخص فيما يلي:

- يتم تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة الأجل لأغراض تمويل رأس المال؛
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزامه في تسديد القروض السابقة؛
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض المصغرة مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة؛
- طلب القرض وإجراءات صرفة تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقترضين منخفضي الدخل.[1]

2- أهمية القرض المصغر

يمكن إبراز أهمية القرض المصغر فيما يلي:

- تخفيف الفقر(الفقر هو العجز عن إشباع الحاجة الأساسية أو الضرورية سواء ذلك في الأفراد أو الشعوب، والفقير هو الشخص الذي لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجه)؛
- تخفيف البطالة(البطال هو كل شخص قادر على العمل ورغباته ويقبله عند مستوى الأجر المطلوب ولكن دون جدوى)؛
- رفع مستوى المعيشة؛
- زيادة وترشيد المدخرات المحلية؛
- استخدام التكنولوجيا المحلية؛
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- توفير تشكيلية السلع الأساسية بالأسعار منافسة؛

[1] غسان روحي عقل، **العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2010، ص18.

- استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة؛
- استخدام الخدمات المحلية؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة؛[1]
- توفير فرص العمل الأساسية وغرس روح المسؤولية أثناء العمل وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال الصغيرة ساهمت في توفير فرص عمل حوالي56% من مجموع القوى العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية و7% في الهند و85% في غانا و35% في الأردن.[2]

I-2-3- مبادئ القروض المصغرة، وأهدافها.

1- المبادئ الخاصة التي يقوم عليها القرض المصغر في الجزائر.

و تتمثل بشكل أساسي في:

- تعطى الأولوية للأشخاص الذين ينتمون إلى أسر فقيرة والشباب العاطلين عن العمل والنساء الماكثات بالبيت وسكان الريف بوجه الخصوص؛
- إن القطاعات ذات الأولوية هي القطاع الإنتاجي والخدمات والتجارة لا سيما في الفلاحة والصناعة الغذائية والتقليدية والصيد البحري؛
- تكوين منتظم وتدعيم القدرات التسييرية للجمعات العامة المرشحة بصفتها الوسيط المالي لدى الصندوق؛
- سيتم تشجيع الادخار كشرط لا بد منه للحصول على قروض؛
- إن مردودية ونجاعة النشاط وضمان تماسك المجموعة ستشكل أهم العناصر لضمان الفروض؛
- تشجيع القروض المسددة على المدى القصير.

أصبح العالم بأسره يعتمد القرض المصغر لدعم وتشغيل الاستثمار المحلي المصغر، وهذا في إطار تمويل الأصغر للمؤسسات والمشاريع الصغيرة والمصغرة فهو موجه للعائلات والأفراد الفقراء بالأخص النساء، المقاولين، الحرفيين والتجار، الذين لا يملكون دخلا ثابتا محددا، الهدف منه هو تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي والنهوض بجميع القطاعات الاقتصادية، كما تراهن الجزائر على القرض المصغر كأداة رئيسية لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة.

2- أهداف القرض المصغر

تتمثل أهداف القرض المصغر فيما يلي:

---

[1] يسمينة بوغابة، **دور القروض المصغرة في زيادة حجم الاستثمار**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2015، ص ص4، 5.

[2] فلاح حسن السيسي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2004، ص24.

- المساهمة في خلق فرص التشغيل للطاقات البشرية غير المستعملة؛
- إتاحة التسهيلات المصرفية للرجال والنساء الفقراء؛
- احتواء الفئات المحرومة وتهيئة الجو المناسب لها؛
- القضاء على الاستغلال مقرضي الأموال؛
- القضاء على الحلقة المفرغة من دخل منخفض/ استثمار منخفض/دخل منخفض والتحول من إلى وضع جديد دخل منخفض/ ائتمان/ استثمار/ مزيد من الدخل؛

وعلى أثر النجاح الذي لاقته تجربة القرض المصغر، تبنت وانتهجت العديد من دول العالم فكرة القرض المصغر وهذا بهدف تحقيق الأهداف الموجودة من هذا البرنامج وأهمها مكافحة الفقر والبطالة.

I-2-4- دور القروض المصغرة في التنمية الاقتصادية بالجزائر.

لقد تطرقنا سابقا إلى أهمية القروض المصغرة وخصائصها، ولقد ذكرنا أن من الخصائص المهمة في القروض المصغرة هو استهداف الفئات الفقيرة والبطالة في المجتمع، إضافة إلى كل هذا فإن للقروض المصغرة دورا في التنمية الاقتصادية، سندرسها في هذا الجزء على مستويين على مستوى مكافحة الفقر أولا ثم على مستوى مكافحة البطالة ومحاولة الحد منها.

1- دور القرض المصغر في مكافحة الفقر:

من أهم الأدوار التي يمكن أن يلعبها الدور المصغر في مكافحة الفقر ما يلي:

- إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول الصغيرة، وبالتالي تحسين مستواهم المعيشي، خاصة في المناطق الأقل نموا والأكثر فقرا أي المناطق الريفية والنائية وبالتالي يعمل على تقليل مساحات الفقر وعدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر؛
- توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية، وهو ما يساعدهم على بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل؛
- توفير مناصب عمل للمرأة المعيلة بالإضافة إلى توفير دخل إلى أسرتها يساهم في رفع مستواها المعيشي، ويعمل على تحقيق حياة كريمة خالية من الاعتماد على المعونات الخارجية؛
- يساهم القرض المصغر في تقليل عملية التسرب المدرسي للأطفال الذين غالبا ما يغادرون مقاعد الدراسة بحثا عم عمل لمساعدة أهلهم، وذلك من خلال توفير دخل لأرباب الأسر بانخراطهم في الضمان الصحي مما يتيح لهم الحصول على متابعة ورعاية صحية أفضل.[1]

[1] طوبال منى، مرجع سبق ذكره، ص70.

2- دور القرض المصغر في مكافحة البطالة:

أ. **مفهوم البطالة:** في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمان العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل، وهو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده".[1]

ومما سبق نستنتج ان البطالة بالمفهوم الاقتصادي، يقصد بها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه.

ب. **أنواع البطالة:** وتتمثل أنواع البطالة فيما يلي:

- **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن العمل.[2]

- **البطالة الهيكلية:** هي البطالة الناشئة بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري، مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما تحدث بسبب دخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.[3]

- **البطالة الدورية أو الموسمية:** يحدث هذا النوع بسبب ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية.[4]

---

[1] بوحبل نذير وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

[2] جيمس جوراتين وريجارد أستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 202.

[3] بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 391.

[4] نفس المرجع السابق، ص 391.

أثر القرض المصغر على البطالة:

الجدول رقم (01): دراسة تفصيلية حول البطالة في الجزائر بين الفترة 2004 إلى 2013

الوحدة بالآلاف	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد البطالين إناث	301	250	253	303	302	320	348	324	365	371
عدد البطالين ذكور	1370	1199	988	1072	868	752	729	738	888	804
إجمالي البطالين	1671	1449	1241	1375	1170	1072	1077	1062	1253	1175
القوى العاملة	9470	9493	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964
معدل تزايد القوى العاملة	-	0.24	6.49	-1.39	3.4	2.22	2.25	-1.39	7.14	4.73
عدد العمال	7799	8044	8869	8594	9145	9472	9735	9599	10170	10789
معدل تزايد عدد العمال	-	3.14	10.25	-3.10	6.41	3.57	20.7	-1.39	5.94	6.08
معدل البطالة	17.6%	15.3%	12.3%	13.8%	11.3%	10.2%	10.0%	10.0%	11%	9.8%

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات 2014/04/15 **www.ons.dz**.

الشكل (01): البطالة في الجزائر في العشرية (الوحدة: ألف)

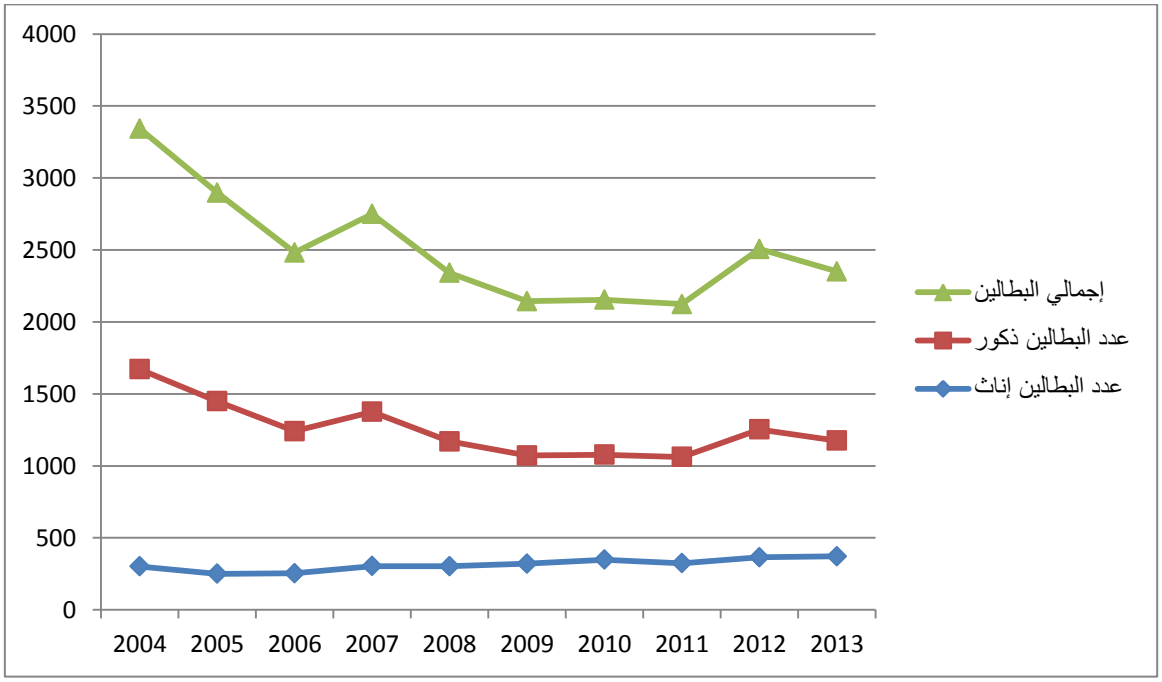

المصدر: من إعداد الطالبات انطلاقا من الجدول رقم 01.

قدر عدد البطالين في الجزائر في سنة 2004 بـ 1671000 بطال من بينهم 1370000 رجل و301000 امرأة مشكلين بذلك معدل بط قدره 17.6% وفي غضون عامين انخفض هذا المعدل إلى 12.3% أي بمعدل 5.3% وهذا نتيجة للتدابير التي اتخذتها الدولة لتشجيع التوظيف من خلال توفير التمويل في القطاع الخاص للمؤسسات المصغرة، أما سنة 2007 فقد عرفت ارتفاعا في معدل البطالة أين حدد بـ 13.2% وهذا عائد لانخفاض القوة العاملة بـ (1.39%) وكذا انخفاض المعدل مرة أخرى سنة 2008 ليصل إلى 11.3% وهذا راجع لارتفاع عدد العمال بـ 6.41% في حين ارتفع عدد القرى العاملة بـ 3.4% أين تم تشغيل الفئة البطالة، وفي 2009 حدد معدل البطالة بـ 10.2% حيث سجل هذا نتيجة لانخفاض عدد البطالين في فئة الذكور الذي وصل إلى 752000 بطال بالمقابل عرف عدد العاطلين عن العمل لدى الإناث ارتفاعا أين حدد عددهم بـ 320000 وواصل هذا العدد في الارتفاع في السنتين المواليتين ليصل إلى 342000 سنة 2011، بالمقابل سجل معدل البطالة استقرارا من خلال هاتين السنتين أين حدد بـ 10% وهذا راجع لانخفاض عدد البطالين الذكور أين وصل عددهم إلى 738000 بطال، وهذا بالرغم من الأزمة الاقتصادية لسنة 2009 التي عرفها العالم، وهذا يعود إلى مرونة المشاريع والمؤسسات المصغرة وقدرتها على التأقلم وفق متطلبات السوق ثم ارتفع معدل البطالة سنة 2012 إلى 11% نتيجة لارتفاع عدد القوى العاملة بـ 7.4% أي بنسبة أكبر من تلك التي عرفها التشغيل والمقدرة بـ 5.94% ثم عاود الانخفاض في سنة 2013 ليصل إلى 9.8%.

ويساهم القرض المصغر في خلق مناصب شغل جديدة وفي شتى الميادين التي يمولها، فبالإضافة إلى صاحب المشروع يمكن للمؤسسة ان تتوسع وتشمل على الأقل على عامل إضافي مما يضاعف عدد العمالة وبالمقابل يساعد في تقليل البطالة وزيادة فرصة التكوين والتأهيل لليد العاملة.

الشكل (02): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من خلال القرض المصغر.

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz.

تمكن القرض المصغر الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من استحداث 4.994 منصب شغل في أول سنة من إنشاء جهاز القرض المصغر، نتيجة لحداثته في الميدان وغياب التغطية الإعلامية اللازمة للتعريف بالقرض، وفي غضون سنتين تمكن القرض من خلق 64171 منصب شغل حيث تضاعف ب 6 مرات، وتزايد عدد المناصب المنشأة من قبل القرض المصغر من خلال السنوات التي تلتها بوتيرة ثابتة وبمعدل 72.89% في سنة 2010 أين بلغ عدد المناصب إلى 295587 منصب شغل أي ما يقدر بـ 3.3% من إجمالي عدد العمال الفعليين لنفس السنة والذي قدر بـ 3735000 عامل، أما انطلاقا من سنة 2011 فقد تضاعفت وتيرة مناصب الشغل المستحدثة، وهذا بمعدل 170000 منصب شغل مستحدث في السنة، وهذا راجع إلى التعديلات والتغيرات التي طرأت سنة 2011 على جهاز القرض المصغر مما شجع في جذب عدد أكبر من المستفيدين وتوسيع قاعدة النشاطات الممولة من قبل القرض واستحداث القرض في نهاية سنة 2013 ما يعادل 843465 منصب عمل آلي، ما يوافق 7.8% من إجمالي عدد العمال المقدرة في نفس السنة، وتعتبر هذه النسبة هائلة وخاصة وأن أغلبية المستخدمين هك في القطاع العام، أما القطاع الخاص فيمثل 41.2% من إجمالي العمال، بذلك تقدر نسبة مناصب الشغل المتوفرة من قبل القرض المصغر من إجمالي القطاع الخاص بـ 18.97% لذلك يعتبر القرض المصغر ركن أساسي من أركان مكافحة البطالة التي تعتمدها الدولة خاصة في تشجيع القطاع الخاص.

هذا ما يعارض المدعين أن مؤسسات المشاريع الكبرى هي التي لها القدرة على خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، حيث أن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة ككل، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبير أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة.[1]

I-1-2- مخاطر منح القروض المصغرة.

تعددت مخاطر القروض المصغرة بتعدد أنواع القروض الممنوحة، ويمكن أن نميز بين نوعين أساسيين مخاطر خاصة ومخاطر عامة.

1- المخاطر العامة:

يقصد بها المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض النظر عن طبيعة ونوع المؤسسة المقترضة ومنها: [2]

- **مخاطر سعر الفائدة:** هو احتمال تقبلها مستقبلا فإذا تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت الفائدة في السوق بصفة دائمة، فترتفع معها أسعار الفائدة على القروض وهذا يعني أن أموال البنك التي أصبحت موجودة في الاستثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد في السوق
- **مخاطر السوق:** ويقصد بها احتمال بعض الأحداث الهامة المحلية أو العالمية مثل احتمال حدوث تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي للدولة ذاتها أو دولة أخرى ترتبط معها بعلاقة متينة.
- **مخاطر السيولة:** يتحدد عادة بعدم قدرة البنك على خصم محفظة الأوراق المالية على مستوى السوق النقدية أو المصارف المتخصصة بذلك بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصة إعادة الخصم، حيث أن إعادة التمويل لا تساهم في مردودية البنك.
- **مخاطر التضخم:** أو ما يسمى بمخاطر انخفاض القدرة الشرائية فإذا ما تعرضت الدولة إلى موجة من التضخم فسوف يترتب على ذلك انخفاض في القدرة الشرائية لأصل القرض والفوائد الأمر الذي يلحق أضرار البنك.

---

[1] Samiha Ahmed , « Micro finance et pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Telemcen » , thèse de Doctora, En sciences Economiques, Université de Telemcen, 2010, p 125.

[2] يوسف صوار، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال القرض التنطيقي والتقنية العصبية بالبنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص ص 52-57.

2- <u>المخاطر الخاصة:</u>

ترتبط بنشاط العميل، فقد يتعرض هذا الأخير لظروف قد تؤثر على قدرته على السداد، وتتمثل فيما يلي:

- **مخاطر التجميد:** يعتبر البنك مدينا بالنسبة للمودع، إذ أنه يقرض أموال المودعين وبالتالي فإن كل تأخير في السداد أو اختلاف زمني بين عملية القرض وعملية التحصيل أي التأخير في الدفع يؤدي إلى تجميد رؤوس الأموال، وهو ما سيؤثر بطريقة مباشرة على توازن الخزينة ويجعل البنك في وضع حرج.
- **خطر عدم التسديد:** أي أن البنك لا يستطيع استرجاع الأموال المقترضة لأن العميل عاجز عن دفع ما عليه، فهو يعتبر أكثر المخاطر ضرر ويسمى أيضا خطرا جسيما حيث أن البنك وفي معظم الحالات يقرض أموالا ليست ملكا له، أي أن هذا الأخير يكون مدينا اتجاه المودعين[1].

ويتدرج تحت هذا الخطر ما يلي:

- مخاطر مالية؛
- الخطر التقني؛
- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر بشرية؛

[1] يوسف صوار، مرجع سبق ذكره، ص53.

خلاصة الفصل الأول:

إن دراستنا النظرية حول التمويل ومختلف جوانبه توضح بأن التمويل هو الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي، وهذه الفكرة سارية مند القدم باعتبار التمويل أحد أقدم فروع علم الاقتصاد؛

ولعل الاختلاف الواضح في أنواع التمويل راجع إلى اختلاف الزوايا المنظور له من خلالها حيث نشير إلى أن القرض الأصغر هو أحد أهم مجالات التمويل الحديث خصوصا في وقتنا الحالي، نظرا للفئة المهمشة في المجتمع والمحتقرة من طرف البنوك التجارية أي الفئة الفقيرة والمعدومة التي يستهدفها، والتي نستطيع القول بأنها ثروة مهملة، يمكن لأي بلد نامي الخروج من دائرة النمو إلى دائرة التقدم بفعل تشغيلها والاهتمام بها،

ويرجع أن من أسباب نجاح التمويل بكل أنواعه هو مشاركة كل أو أغلب الأعوان الاقتصاديين في تطويره، وكذا الإيمان بالقرض الأصغر والمصغر لمساعدة المحتاجين.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –فرع ميلة–

تمهيد:

بعد تطرقنا لماهية القرض المصغر وتقديمنا للمفهوم والأهداف ومختلف التحديات التي يواجهها هذا الأخير، سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك عن طريق إجراء دراسة تطبيقية حول الجهاز المسير لبرنامج القرض المصغر والمتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بميلة التي تسعى إلى توفير مناصب شغل والتخفيف من وطأة الفقر والتقليل من معدلات البطالة.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من بين أهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية كآلية هادفة لخلق فرص تشغيل لصالح الفئات الفقيرة، لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ثم دور مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر –ميلة– في تمويل الأسر المنتجة.

I- تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة وهي التي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص اللذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك.

حيث سنتطرق في هذا المبحث لكل من التعريف بالوكالة.، تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأخيرا شروط الاستفادة وطرق التمويل المطبقة داخل الوكالة.

I-1 - التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

I-1 -1- تقديم عام حول الوكالة

هي نظام عمل تمت إقامته سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر وذلك الذي تقوم به الوكالة، وقد تبين ذلك من خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع" تجربة القرض المصغر في الجزائر" وبناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.[1]

I-1 -2- نشأة الوكالة

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004. وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية تظم 49 تنسيقية ولائية موزعة على كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية وهو موجه إلى الأشخاص بدون عمل لكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة وعلى هذا يعتمد جهاز القرض المصغر على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة(تصل إلى غاية 1000000 دج) يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

I-1 -3- تعريف الوكالة

هي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقية ولائية(منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة) موزعة عبر كافة أرجاء الوطن مدعم بخلايا المرافقة(53 فرع) على مستوى الدوائر

[1] وثائق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة-

فيما يمثل إطار مكلف بالدراسات، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وهذا على مستوى كل فرع ولائي.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية(الفروع الولائية) تشرف هذه الهيئة على حوالي 5 فروع ولائية وهي تقوم بدور التنسيق، التقرير والمتابعة الأنشطة، ولهذا الغرض تم إنشاء شبكة تظم(10) فروع جهوية تشرف على مجمل الفروع الولائية.

وتمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

I-1 -4- أهداف الوكالة

من بين الأهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها:

- **محاربة البطالة والهشاشة:** في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.
- **استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية:** بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- **تنمية روح المقاولة:** عوضا على الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.[1]

I-1 -5- المهام الأساسية للوكالة: تتمثل المهام الرئيسية للوكالة حسب المرسوم كما يلي:

- تسيير القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة؛
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز،
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها. والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة(5) من المرسوم التنفيذي رقم04-14 عدد 06، ص8.

- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة ومنظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مراقبة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

I-1 -6- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من الوكالة[1]

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- امتلاك شهادة تثبيت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على المساهمة الشخصية(حسب الحالة)؛
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقرض المصغرة في الخالة طلب المقاول لقرض بنكي؛
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني؛
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفية بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.

I-2- تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تزود الوكالة بمجلس توجيهي ولجنة المراقبة يديرها مدير عام حيث يقترح المجلس التوجيهي تنظم الوكالة على الوزير المكلف بالتشغيل الذي يعرضه على رئيس الحكومة.

I-2 -1- مجلس التوجيه: يتكون من الأعضاء التاليين:

- ممثل الوزير المكلف بالتشغيل؛
- ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية؛
- ممثل الوزير المكلف بالمالية؛
- ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة؛
- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- مثل وكالة التنمية الاجتماعية؛
- ممثل الصندوق الوطني لغير الأجراء؛

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية 27-29 جوان 2013 جامعة صفاقس تونس، ص 3.

- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية؛
- ممثل الغرفة الوطنية للفلاحة؛
- ممثل الغرفة الجزائرية للصيد البحري وتربية المائيات؛
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف؛
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقرض المصغرة؛
- ثلاثة ممثلين عن الجمعيات الوطنية التي يماثل هدفها هدف الوكالة؛
- ويتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه.[1]

يجتمع مجلس التوجيه مرة كل ثلاثة(03) أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه ويكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة عادية بناءا على استدعاء من رئيسه أو باقتراح من ثلثي(3/2) أعضائه أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا اقتضت الظروف ذلك.[2]

لا تصح مداولات مجلس التوجيه إلا بحضور ثلثي(3/2) أعضائه على الأقل وإذا لم يكتمل النصاب يصح مجلس التوجيه بعد استدعاء ثان ويتداول حينئذ مهما يكن أعضاء الحاضرين. وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس مرجعا.[3]

يلغي الوزير المكلف بالتشغيل في غضون الثلاثين(30) يوما التي تلي إرسال محضر مجلس التوجيه القرارات التي تكون:

- إما مخالفة للقانون أو التنظيم؛
- وإما من طبيعتها أن تخل بالتوازن المالي للوكالة.

لا تكون قرارات مجلس التوجيه نافدة إلا بعد موافقة الوزير المكلف بالتشغيل عليها، عندما تتعلق بما يأتي:

- مشاريع تنظيم مصالح الوكالة المركزية واللامركزية؛[4]
- الجداول التقديرية لنفقات تجهيز مصالح الوكالة وسيرها والمجلس التنفيذي بدوال ويصادق عليها وفق للقوانين والتنظيمات المعمول بها على ما يأتي:
- برنامج نشاط الوكالة؛
- نفقات سير الوكالة وتجهيزها؛

[1] المادة(8) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص9.
[2] المادة(11) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص9.
[3] المادة(13) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص9.
[4] المادة(15) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص9.

- تنظيم الوكالة ونظامها الداخليان؛
- المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة؛
- القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة؛
- إنشاء فروع محلية للوكالة؛
- قبول الهبات والوصايا والإعانات؛
- اقتناء البيانات واستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها؛
- المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم؛
- تعيين محافظ(أو محافظي) الحسابات؛

كل تدبير وكل برنامج يرمي إلى اشتراك الوكالة في تحضير أو إنشاء أجهزة أو مؤسسات مدعومة إلى دعم عملها في مجال إحداث أنشطتها من طرف المستخدمين من القرض المصغر.[1]

I-2 -2- المدير العام

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناءا على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل وتنتهي مهامه بالأشكال نفسها، وتصنف وظيفة المدير العام للوكالة استنادا للوظيفة العليا للدولة للمكلف بمهمة لدى رئيس الحكومة.

يحول للمدير العام للوكالة سلطات التسيير للتصرف باسم الوكالة ولحسابها، في كل الأحوال وبهذه الصفة يكلف على الخصوص بما يأتي:

- يتولى تمثيل الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة؛
- يسهر على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة؛
- ينفذ مداولات مجلس التوجيه ويتولى متابعة تنفيذها؛
- تعد ميزانية الوكالة وبرنامج نشاطها ويطرحها على مجلس التوجيه؛
- يقدم في نهاية كل سنة تقريرا سنويا عن النشاطات مرفق بالحصائل وحسابات؛
- النتائج ويرسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه؛
- يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة ويعرفه على مجلس التوجيه ليوافق عليه ويسهر على احترام تطبيقه،
- يبرم كل صفقة وعقد أو اتفاقية في إطار التنظيم المعمول به؛ [2]
- يأمر بصرف نفقات الوكالة؛

[1] المادة(17) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص9.

[2] المادة(20) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص10.

- يمثل الوكالة أمام العدالة في كل أعمال الحياة المدنية؛[1]

I-2 -3- لجنة المراقبة

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاث أعضاء يعنيهم مجلس التوجيه وتوجيه لجنة المراقبة رئيس من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها.[2]

تكلف لجنة المراقبة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قراراتها لحساب مجلس التوجيه، وتجتمع بحضور المدير العام في نهاية كل ثلاثة أشهر وعند الانقضاء بطلب من المدير العام أو عضوين اثنين(02) من أعضائها، تقدم للمدير العام كما تقدم كل الملاحظات أو التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة، وتبدي رأيها في التقارير الدورية عن المتابعة والتنفيذ والتقييم التي يعدها المدير العام، كما تقدم لمجلس التوجيه ملاحظتها وتوصيات عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وبرامج نشاطها وكذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام كما تقوم بمراقبة أو تدقيق الحسابات عن استغلال أموال الوكالة وتشرف عليهما في نهايتهما بمبادرة منها أو بناءا على قرار من مجلس التوجيه.[3]

[1] المادة(21) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص10.

[2] المادة(22) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص11.

[3] المادة(23) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص11.

شكل رقم (03): التنظيم المركزي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

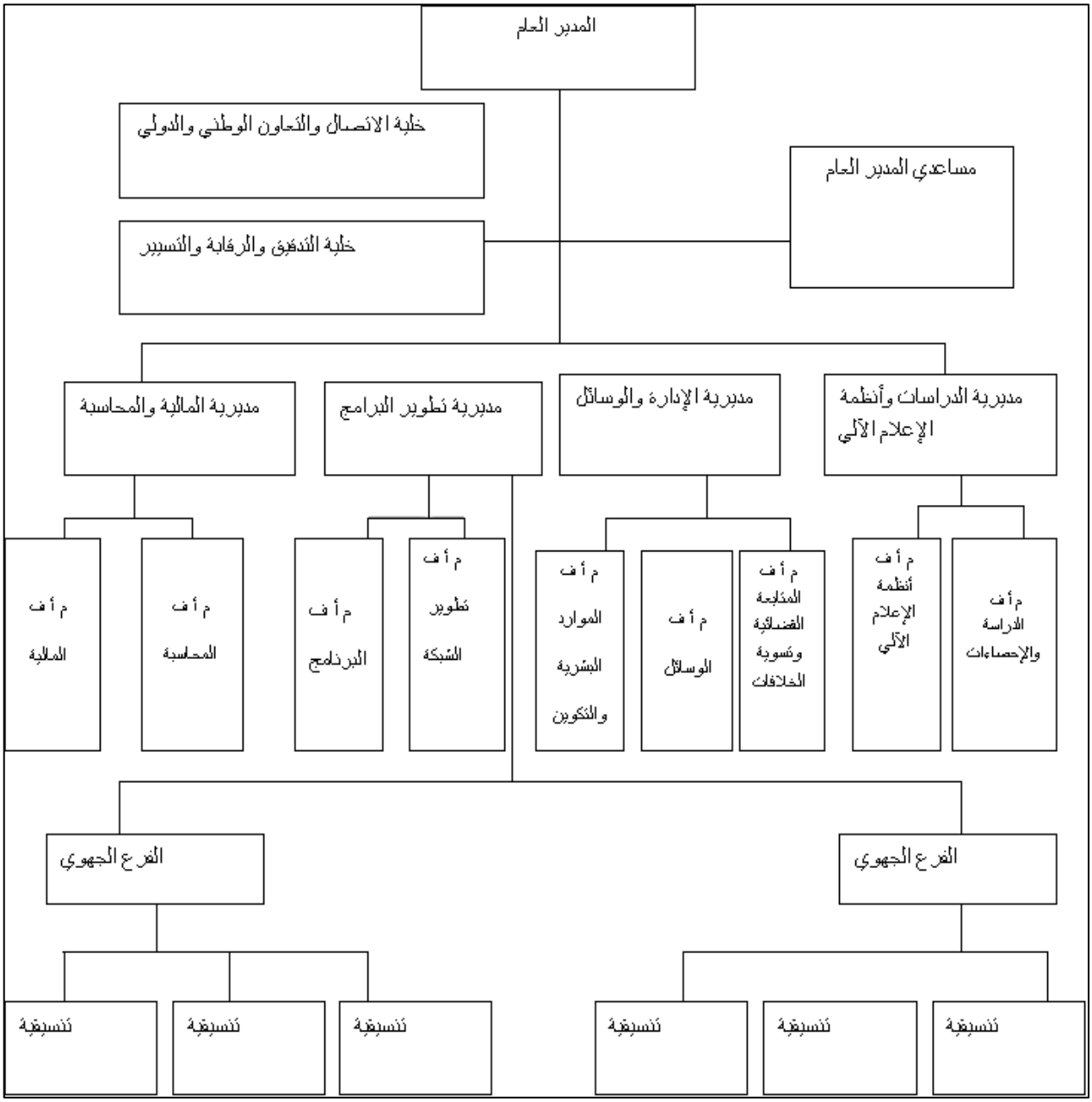

Source :WWW.angem.dz

I-3- شروط الاستفادة وطرق التمويل المطبقة داخل الوكالة:

I-3 -1- أنواع التمويل التي تمنحها الوكالة

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر في تسيير ثلاث صيغ للتمويل هي:

1- التمويل الثنائي ـ ومقترض وANGEM: لفة بدون فوائد ممنوحة للمقترض بعنوان شراء المواد الأولية، هذه السلفة تمنح للمشاريع الصغيرة التمويلية حسب دراسة تقنو اقتصادية مبسطة وبيان

المساهمة الشخصية 10% من الكلفة الإجمالية للمشروع على الأقل، وسلفة الوكالة بنسبة90% على الأكثر من الكلفة الإجمالية والتي لا يمكن أن تفوق 30000دج، يتم تسديدها على مدى 15 شهرا.

2- التمويل الثلاثي ـ بنك ومقترض وANGEM: هذا التمويل يتعلق بالمشاريع التي تفوق تكلفتها 1000000دج وتقل أو تساوي 400000دج، مجزأ بين المقترض والبنك والوكالة، يتم تسديدها على مدى 12إلى 60 شهر وتهيكل بالطريقة التالية: [1]

- مساهمة شخصية 5% على الأقل؛
- قرض بدون فائدة 25% على الأكثر؛
- قرض بنكي متوسط المدى 70% على الأكثر؛

وتجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر منها:

- رفع سقف التمويلات من ثلاثون ألف دج إلى مئة ألف دج، على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية؛
- رفع سقف التمويلات من أربعة مئة ألف دج إلى مليون دج لاقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط؛
- إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية؛
- تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض إلى 1 بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي؛
- إلغاء الفوائد التي تطبقها البنوك على القرض البنكي، على مستوى التراب الوطني(تتكفل بها خزينة الدولة)؛

وفيما يلي نستعرض الجداول المختصرة لأنماط التمويل في إطار جهاز القرض المصغر:

[1] ناصر مغني، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة 13-16 نوفمبر، ص 4.

الجدول رقم(02): سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية(أقصاها 40000دج)

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	الملف المطلوب
حتى 40000	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0 %	0 %	100%	0 %	– شهادة إقامة. – نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة. – صورة شمسية حديثة. – شهادة ميلاد أصلية. – كشف كمي وتقديري للمواد الأولية. – تعهد والتزام لشراء المواد الأولية.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ميلة.

يبين الجدول أعلاه سلفة بدون فائدة لشراء مواد أولية أقصاها 40000حيث يعتبر هذا النمط من أصغر أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة، حيث نلاحظ نسبة المساهمة الشخصية والقرض البنكي0% أما الوكالة فتأخذ نسبة كاملة 100% مع عدم تطبيق فائدة على السلفة أما عن الوثائق المطلوبة لتكوين الملف فتتكون من شهادة إقامة، نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة صورة شمسية حديثة، شهادة ميلاد أصلية، كشف كمي وتقدير للمواد الأولية تعهد والتزام لشراء مواد أولية.

جدول رقم(03) سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية(40000 دج حتى 1000000دج).

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	الملف المطلوب
من 40000حتى 100000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	%0	%100	%0	– شهادة إقامة. – نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة – صورة شمسية حديثة – شهادة ميلاد أصلية. – نسخة من بطاقة حرفي فلاح، أو سجل تجاري – رقم التعريف البريدي أو البنكي. – فاتورة شكلية للمواد الأولية. – تعهد والتزام لشراء المواد الأولية.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ميلة.

يبين الجدول أعلاه سلفة بدون فائدة لشراء مواد أولية 40000دج حتى 100000دج، حيث يستفيد المواطنين من هذه السلعة بدون تطبيق أي معدل فائدة على القرض أما عن الوثائق المطلوبة فهي نفسها المذكورة سابقا(الجدول رقم 02) بالإضافة إلى فاتورة تشكيلية للمواد الأولية نسخة من بطاقة حرفي فلاح، أو سجل تجاري.

جدول رقم(04): قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة(100000دج حتى1000000دج).

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	الملف المطلوب
من 10000 حتى 1000000	كل الأصناف	%1	%70	%9	%0	- شهادة إقامة. - نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة - صورة شمسية حديثة شهادة ميلاد أصلية. - نسخة من الدبلوم أو شهادة العمل أو تربص أو تأهل - فاتورة شكلية للبضائع أقصاها 300000دج. - كشف كمي أو تقييمي لتكاليف تهيئة وإعداد المحل أقصاه 100000.

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ميلة.

يبين الجدول أعلاه قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة من(100000 إلى 10000000دج) حيث يصل مبلغ القرض إلى أكبر مبلغ ممول من طرف الوكالة حيث تكون المساهمة الشخصية بنسبة1% في حين بلغت المساهمة البنكية 70% أما نسبة الوكالة فقدرت بـ 29% أما بالنسبة لمعدل الفائدة 0% أما الوثائق المطلوبة فقد تم ذكرها سابقا في كل من الجدولين(02) (03) بالإضافة إلى نسخة من الدبلوم أو شهادة العمل أو تربص أو تأهل.

I-3 -2- المساعدات والامتيازات التي تمنحها الوكالة:

- الموافقة والدعم والنصح والمساعدة على إنشاء الأنشطة؛
- تكوين المقاولين التكوين حسب برنامجCREF(كيفية إنشاء مؤسساتكم) وGERME(كيفية التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل؛
- تكوين في مجال التعليم العالي العام(FEFG)؛

- اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية (TV AP)؛[1]

I-3 -3- الأنشطة الممولة من طرف الوكالة:

- **الصناعة الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية تقليدية، صناعة الشكولاتة، تحميص ورحي القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية.
- **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.
- **الفلاحة:** تربية الماشية، تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب وتربية الدواجن والأرانب والنحل.
- **فلاحة الأرض:** إنتاج البذور، الفواكه والخضر(التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.
- **الصناعة التقليدية:** النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطراز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.
- **الخدمات:** الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.
- **الصحة:** عيادة طبية عامة أو متخصصة، طبيب الأسنان.
- **المباني والأشغال العمومية:** أشغال البناء.
- **أعمال متعلقة بالمباني:** الكهرباء، الدهن، السباحة، النجارة، صناعة حجر البناء.
- **النشاطات التجارية:** تجارة بالجملة لمواد الإنتاج والتغذية، مواد غذائية عامة وعطور تجارية بالتجزئة للألبسة الجاهزة وبيع الأحذية.[2]

I-3 -4- موارد ونفقات الوكالة: تتمثل موارد ونفقات الوكالة فيما يلي:

أ. **موارد الوكالة:** تتكون موارد الوكالة مما يلي:

- تخصيص الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر المذكورة في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424هـ الموافق لـ يناير سنة 2004م والمتعلق بجهاز القرض المصغر؛
- حصائل الودائع المالية المحتملة؛
- الهبات والوصايا والإعانات؛
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية؛

[1] جمال ناصر، مرجع سابق، ص5.

[2] وثائق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع*- ميلة-

- كل الحصائل المختلفة المرتبطة بأنشطتها؛[1]

ب. نفقات الوكالة: تتكون نفقات الوكالة مما يأتي:

- نفقات التثبيت؛
- نفقات التسيير والصيانة؛
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز مهامها؛
- تحدد نفقات التسيير بـ8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج كحد أقصى بعد مرحلة إنجاز الوكالة والتي لا تتعدى السنة الواحدة.[2]

I-3 -5- ضمان القروض الممنوحة من الوكالة

من أجل تمكين البنوك والمؤسسات المالية من تحصيل الديون المستحقة في حالة عجز المقاولين من تسديد القروض الممنوحة في إطار برنامج القرض المصغر قامت السلطات العمومية بإنشاء هيئة تحت اسم" صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة".

صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة :يتولى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، الذي يتواجد مقره بجوار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمان القروض البنكية وقد تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22-01-2004 المتضمن استحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وتكمن مهمة الصندوق في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الحاصلين على تبليغ الإعانات الممنوحة من الوكالة.

يغطي الصندوق بناءا على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد التي حل أجل تسديدها عند التصريح في البنك في حدود 85%.[3]

[1] المادة(26) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص11.

[2] المادة(27) من المرسوم التنفيذي رقم 14/04 مرجع سابق الذكر ص11.

[3] WWW.angem.dz بتاريخ 22-04-2016 الساعة 17:45.

II. دور مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر–ميلة– في تمويل الأسر المنتجة

تتكون الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 10 فروع جهوية وكل فرع جهوي يسير 5 مديريات، وتعتبر مديرية الوكالة الولائية–ميلة– تابعة للفرع الجهوي قسنطينة الذي يضم كل من مديرية باتنة، جيجل، أم البواقي، قسنطينة، ميلة، وهذه الأخيرة سنتطرق لها في هذا المبحث من خلال التعرف على نشأة وتعريف المديرية، مهما كان هيكلها التنظيمي حيث سنتطرق في هذا المبحث لكل من التعاريف التالية:

II-1– : تقديم عام للوكالة الولائية– ميلة– ANGEM.

II-2– : مساهمة مديرية الوكالة الولائية–ميلة– في تمويل الأسر المنتجة.

II-1- تقديم عام للوكالة الولائية– ميلة– ANGEM

II-1 -1- التعريف بالمديرية:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 2014/01/22 وقد بدأت مديرية الوكالة الولائية لميلة العمل سنة 2005 للمديرية 15 مكتب مرافقة موزعة على 13 دائرة(يوجد فرعين محليين في كل من دائرة وادي النجاء ودائرة القرارم قوقة) وتوجد على كل مستوى خلية مرفقة تقوم مديرية الوكالة الولائية –ميلة– بمنح نوعين من القروض، سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية وتتضمن نمطين للتمويل هما سلفة أقصاها 40000دج وأخرى 40000حتى 100000دج كلاهما لشراء مواد أولية أما النوع الثاني فهو قرض بنكي بسلفة من الوكالة لا تتجاوز قيمته 1000000دج وهو الآخر معفى من الفوائد، أما عن صيغ التمويل فهي نفسها التي ذكرناها سابقا في صيغ التمويل الخاصة بالوكالة، تقوم المديرية بتمويل مجموعة من الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات منها النشاطات الصناعية(الصناعة الغذائية، صناعة الألبسة، الصناعات الجلدية، صناعة الخشب) وكذا النشاطات الفلاحية(نشاطات التربية، أعمال زراعة الأرض) النشاطات الحرفية والخدمية، نشاطات الأشغال العمومية والنشاطات التجارية[1].

II-1 -1- الهيكل التنظيمي للمديرية

يتكون الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية–ميلة– من عدة مكاتب تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض ويترأسه مدير عام.

[1] معلومات من مديرية الوكالة الولائية–ميلة–

1- **المدير الولائي:** هو المسؤول الأول عن المديرية وهو صاحب القرار في جميع الأعمال التي تقوم بها المديرية وتتمثل مهامه فيما يلي:
- يتولى تنفيذ الوكالة إزاء الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة؛
- يسهر على إنجاز الأهداف المسندة للوكالة؛
- يقوم بتنسيق بين مرافقي الدوائر ومتابعتهم وتقييم أعمالهم بحيث يخصص له يوم في الأسبوع يقوم من خلاله المرافقين بعرض انشغالاتهم وحصيلة عملهم خلال الأسبوع؛
- يقوم بمراجعة الملفات التي تمت الموافقة عليها من طرف المرافق والتأشير عليها.

2- **الأمانة(أمينة مكتب المدير):** تعتبر همزة وصل بين المدير وباقي مكاتب المواطنين وتتمثل مهامها في:
- استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها حسب الطلب؛
- استلام البريد وتسليمه للمدير؛
- تنظيم المواعيد مع المدير؛
- استقبال الزوار قبل السماح لهم بمقابلة المدير.

3- **مساعد المدير:** هو ثاني درجة بعد المدير الولائي يعوضه وينوب عنه في مختلف الانشغالات والأمور الإدارية.

4- **المكلف بالدراسات في صندوق الضمان الاجتماعي:** يقوم بتسيير الصندوق الذي يعتبر مستقلا عن الوكالة في التسيير، ويقوم بالمهام التالية:
- إعداد عقود الانخراط؛
- إحضار الوثائق المالية من البنك؛
- القيام بكل أعمال المتعلقة بالصندوق سواء تلك المتعلقة بالوكالة أو المتعلقة بالبنوك المانحة للقرض؛
- المتابعة الدائمة والمستمرة للمستفيدين خلال مدة القرض إلى غاية تسديد مستحقاته البنكية.

5- **المرافق الرئيسي:** مهمته الربط بين مرافقي الدوائر.

6- **أمينة مكتب الجهاز:** تحضير الملفات حتى تمر إلى لجنة التأهيل الولائية.

7- **مرافقي الدوائر:** يعتبر المرافق الركيزة الأساسية في مل الوكالة وهذا لميلته المباشرة للموظف حيث يوجد 17 مرافق موزعين على 14 دائرة ومرافق بالمقر،(مجموعة المرافق 19) وذلك لتجنيب المواطنين صعوبة التنقل إلى التنسيقية، وتتمثل مهام المرافق فيما يلي:
- استقبال المرشحين وإعلامهم حول مجمل العناصر المكملة لجهاز القرض المصغر؛
- التأكد من أن الأشخاص مؤهلين للاستفادة من القرض المصغر؛

- يقوم بمراقبة الطلبات المودعة من طرف المقترضين ومقارنتها مع النصوص القانونية الخاصة بالقرض؛
- يتأكد من توفر كل المعلومات المطلوبة في الطلبات المقدمة من طرف المقترضين؛
- يقوم بدراسة المشروع وفق بطاقة المراقبة وتشمل طبيعة المشروع وخبرة صاحب المشروع في المجال وعدد الزبائن ورقم الأعمال المتوقع...

بعد هذه الإجراءات يرسل الملف الذي يشمل طلب السلفة، وبطاقة المراقبة المزودة بالمعلومات إلى مديرية الوكالة الولائية وذلك بغرض اتخاذ القرار.

8- **المكلف بإدارة الوسائل:** يسهر على توفير كل الوسائل والأدوات المختلفة من أجل القيام بمختلف أعمال الوكالة كما يتكلف بالعطل، والغيابات(يشغله عضو واحد).

9- **المكلف بالدراسات في المالية:** بضم عضوين ومن مهام هذا المكتب

- إعداد أوامر تحويل القرض الذي تمنحه الوكالة؛
- إعداد أوامر لتحصيل القرض الذي تمنحه الوكالة؛

10- **المكلف بالدراسة في التحصيل:** يضم 3 أعضاء يقومون بالمهام التالية:

- وضع مخططات لطريقة تسديد القروض التي تمنحها الوكالة؛
- متابعة تسجيل تحصيلات القروض بدون فوائد التي تمنحها الوكالة؛
- متابعة الحسابات البنكية الخاصة بالوكالة؛

11- **التقنيين الساميين:** يضم عضوين يقومان بجمع الأعمال الإدارية على مستوى المديرية وبالمصلحة الإلكترونية للملفات واستقبال وبعث الإرساليات بين المرافقين و التنسيقية من خلال شبكة الانترنت كما يقومان بفحص كل الوثائق الصادرة من خلايا المرافقة وتدقيقها وتجميعها في جدول واحد

12- **منشط مكون:** يضم ثلاث مكونين وتتمثل مهامهم:

- إعداد الدورات التكوينية لفائدة طالبي القروض في كيفية إنشاء مؤسستهم وكيفية تسييرها أحسن تسيير فضلا عن التكوين في مجال التعليم المالي العام

13- **المكلف بالدراسات المحاسبية:** يشغل هذا المنصب عضو واحد، يتولى القيام بكل الأعمال المحاسبية داخل الوكالة(فواتير الإطعام).

14- **المكلف بالاتصال:** يمثله عضو واحد، من مهامه الحضور في جميع الصالونات والمعارض التي تكون الوكالة وكذا الاتصال مع جميع الجهات ذات الصلة بها.

15- **المكلف بمتابعة تخفيض الفوائد البنكية:** وهو منصب تم استخدامه حاليا أي إبتداءا من سنة 2015 يتولى متابعة الفوائد البنكية.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية–ميلة–

شكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لمديرية الوكالة الولائية –ميلة–

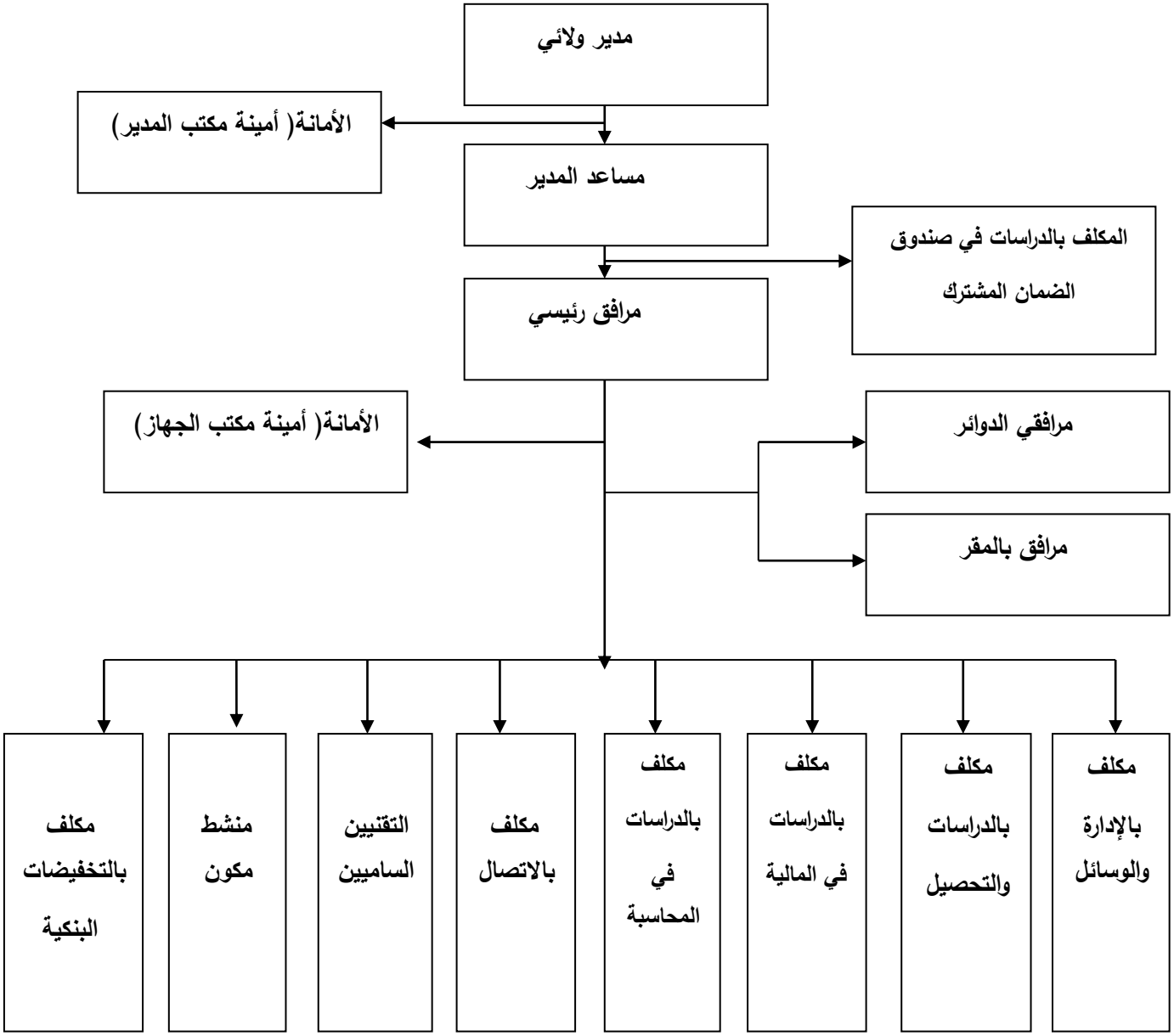

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من مديرية الولائية–ميلة–

II-2- مساهمة الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر –ميلة– في تمويل الأسر المنتجة

قامت مديرية الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر –ميلة– قروضا لتمويل الأسر المنتجة وفق صيغة ثنائية المستفيد والوكالة بقيمة مالية لا تتجاوز 1000000دج موجهة لشراء مواد أولية مما ساهمت في إنشاء مشاريع صغيرة.

II-2 -1- تكلفة المشاريع الصغيرة

جدول رقم(05): تطور حجم القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية في جميع القطاعات للفترة(2011-2015).

	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
قيمة المبالغ (القروض) الممنوحة	115468661,42	15792386,35	78572386,35	51016716,55	47355040,92	450336401,6
عدد المستفيدين	3515	3434	1550	995	1000	7060
النسبة المئوية	%25,64	%35,06	%17,44	%11,32	%10,51	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم01

نلاحظ من خلال البيانات المسجلة في الجدول أعلاه أن حجم القروض الموجهة لشراء مواد أولية بلغت ما يقارب 450336401,6 موزعة على مختلف القطاعات، حيث سجلنا سنة 2011 مبلغ يقدر بـ 115468661,42 أي ما يعادل نسبة 25,64% المبلغ الإجمالي في حين ارتفاع المبالغ سنة 2012 ليصل إلى 15792386,35 بنسبة 35,06%من المبلغ الإجمالي حيث شهدت انخفاضا قدر بنسبة 17,44% سنة 2013 بمبلغ قدره78572386,35 حيث استمرت في الانخفاض سنة 2014 بمبلغ قدر بـ 51016716,55 أي ما يعادل نسبة 11,32%، أما سنة 2015 فانخفضت النسبة لتصل إلى 10,51% من مبلغ قدر بـ 47355040,92، وهذا راجع لسببين هما:

- عجز الوكالة عن تلبية كل الطلبات على القروض المصغرة وإرضاء كل المستثمرين فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بقروض من هذه الصيغة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء مشاريع جديدة؛
- توجه كل المستثمرين إلى صيغة القروض الثلاثية للاستفادة من مبالغ كبيرة تسمح لهم بإنشاء مشاريع استثمارية تحقق دخلا كبيرا في المستقبل.

II-2 -2- توزيع المواد الأولية حسب القطاعات

الجدول رقم(6) توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة2011 فرع ميلة

القطاع	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	
		مؤقتة	دائمة
الحرف	1527	00	1527
فلاحة	1104	00	1104
الخدمات	600	00	600
الصناعات الصغيرة	00	00	00
أشغال البناء	284	00	284
تجارة	00	00	00
المجموع	3515	00	3515

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم02

يبين لنا الجدول أعلاه توزيع القروض الممنوحة لشراء المواد الأولية حسب كل قطاع لسنة2011 لفرع ميلة حيث نلاحظ تفاوت في عدد المشاريع الممولة حيث كان أكبر مشروع ممول لقطاع الحرف الذي قدر بـ 1527 والذي شغل عدد مناصب دائمة بقيمة 1527 ولم يشغل مناصب مؤقتة في حين يليه قطاع الفلاحة الذي قدر بـ 1104 والذي شغل 1104 منصب شغل دائم وكذا قطاع الخدمات الذي وصلي نسبة المشاريع فيه إلى 600 وتشغل 600 منصب دائم وبعدها يليه قطاع أشغال البناء الذي قدر بـ 284 منصب ممول و284 منصب شغل دائم أما قطاع الصناعات الصغيرة وقطاع التجارة لم يلاحظ أي مشاريع ممولة.

الجدول رقم (07) : توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة 2012 فرع ميلة

القطاع	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	
		مؤقتة	دائمة
الحرف	1512	00	1512
فلاحة	1014	00	1014
الخدمات	627	00	627
الصناعات الصغيرة	01	00	01
أشغال البناء	280	00	280
تجارة	00	00	00
المجموع	3434	00	3434

مصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم(03)

حسب كل قطاع لسنة 2012 فرع ميلة حيث نلاحظ أن هناك تناقض في عدد المشاريع الممولة وكذا عدد مناصب الشغل حيث حاز قطاع الحرف على لأكبر تمويل والذي يقابله 1512 منصب شغل دائم وبعدها يليه قطاع الفلاحة وذلك بنسبة 1014 والذي يصاحب 1014منصب شغل وكذا قطاع الخدمات بنسبة 627 والذي شغل 627 منصب شغل وبعدها قطاع أشغال البناء وكذا قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 280و 01 على التوالي والتي سجل لها 280 لقطاع أشغال البناء ومنصب واحد لقطاع الصناعات الصغيرة.

أما قطاع التجارة فلم يلاحظ أية مشاريع.

جدول رقم(8) توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة 2013 فرع ميلة

	عدد المشاريع الصغيرة ومناصب الشغل		
القطاع	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	
		مؤقتة	دائمة
الحرف	532	00	532
فلاحة	283	00	283
الخدمات	266	00	266
الصناعات الصغيرة	372	00	372
أشغال البناء	97	00	97
تجارة	00	00	00
المجموع	1550	00	1550

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم(04)

يبين لنا الجدول أعلاه عدد المشاريع الممولة بشراء مواد أولية موزعة حسب جميع القطاعات لسنة 2013 إذ بلغ مجموع القروض الممنوحة 1550 قرض حيث نلاحظ أن القطاع الحرف هو القطاع الذي يجمع أكبر عدد قدر بـ532 وهذا يرجع لسهولة الحصول على بطاقة لذا يتجه إليه أغلب المستثمرين مثل صناعة الحلي والنسيج والحياكة التقليدية ليأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعات الصغيرة بـ 372 إذ سجلنا تزايد ملحوظ مقارنة بنسبتي 2011و 2012 أما قطاع الفلاحة فقد شهد تذبذب وانخفاض ليصل إلى 283 على الرغم من لأن ولاية ميلة منطقة فلاحيه وهذا راجع إلى عزوب الشباب وتفضيلهم للقطاعات الأخرى كالخدمات مثلا.

جدول رقم(9) توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة 2014 فرع ميلة

القطاع	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	
		مؤقتة	دائمة
الحرف	303	00	303
فلاحة	109	00	109
الخدمات	144	00	144
الصناعات الصغيرة	350	00	350
أشغال البناء	89	00	89
تجارة	00	00	00
المجموع	995	00	995

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم(04)

يبين الجدول أعلاه المشاريع الممولة بطريقة قروض لشراء مواد أولية، موزعة حسب جميع القطاعات إذ بلغ إجمالي المشاريع الممولة لسنة 2014 995 مشروع ممول وتتوزع هذه المشاريع على القطاعات حيث حاز قطاع الصناعات الصغيرة على أكبر عدد من المشاريع(350 مشروع)، يليه قطاع الحرف بـ 303 مشروع ممول، يأتي بعده قطاع الخدمات والفلاحة وأشغال البناء على التوالي، ونلاحظ أن قطاع التجارة غير ممول نهائيا. ذلك لأن توجه التمويل الصغير بغرض تنمية الصناعات الصغيرة والحرف.

جدول رقم(10) توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب كل قطاع لسنة 2015 فرع ميلة

القطاع	عدد المشاريع الممولة	عدد المشاريع الصغيرة ومناصب الشغل	
		عدد مناصب الشغل	
		مؤقتة	دائمة
الحرف	271	00	271
فلاحة	119	00	119
الخدمات	155	00	155
الصناعات الصغيرة	354	00	354
أشغال البناء	101	00	101
تجارة	00	00	00
المجموع	1000	00	1000

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الملحق رقم(06)

يبين الجدول أعلاه عدد المشاريع الممولة بقروض لشراء المواد الأولية، موزعة على القطاعات، الحرف، الفلاحة، الخدمات، الصناعات الصغيرة، أشغال البناء، التجارة، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة لسنة 2015 100 مشروع موزعة حيث كان قطاع الصناعات الصغيرة على 354 مشروع وهو أكبر عدد للمشاريع الممولة لسنة 2015 يليه قطاع الحرف بـ 271 مشروع ممول ثم يأتي قطاع الخدمات والفلاحة وأشغال البناء، أما قطاع التجارة فلم يحصل على أي مشروع ممول، وذلك راجع لتوجه الأفراد إلى باقي القطاعات باعتبارها أفظا حلا من قطاع التجارة.

كما نلاحظ أن عدد مناصب الشغل بالنسبة لكل السنوات المدروسة من 2011-2015 متطابقة مع عدد المشاريع وذلك يعود إلى أن كل مشروع ينفرد به مستثمر فرد أو مستغل واحد فقط.

II-2 -3- توزيع المشاريع الصغيرة الممولة بمواد أولية حسب الدوائر

جدول رقم(11) توزيع المشاريع الصغيرة الممولة بقروض لشراء مواد أولية حسب كل دائرة بولاية ميلة خلال الفترة(2011إلى غاية 2015/12/31)

الدوائر	عدد المشاريع الصغيرة	إجمالي المبلغ
ميلة	864	45436612,88
القرارم قوقة	824	46083665,69
سيدي مروان	483	23542125,48
واد النجاء	969	43216644,01
ترعي باينان	390	16322273
الرواشد	893	36848378,98
فرجيوة	445	21783533
بوحاتم	1138	41762976,5
عين البيضاء أحريش	588	63434480,12
تسدان حدادة	715	28168090,62
شلغوم العيد	786	32695707
تلاغمة	1873	68331678,75
تاجنانت	484	20707880,3
المجموع	10494	450336401,6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم(01)

يمكن توضيح الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(05): يمثل توزيع المشاريع الصغيرة حسب الدوائر للفترة(2011-2015)

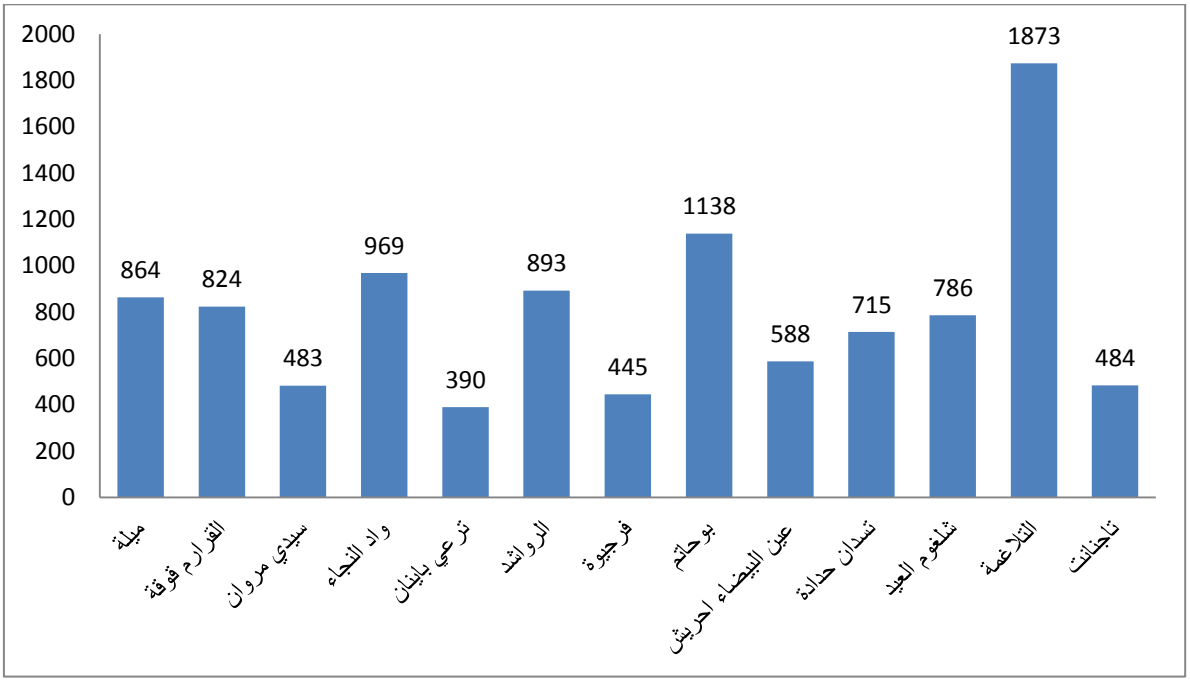

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم(3) نلاحظ أن الدائرة التي تجمع أكبر عدد من المشاريع الصغيرة هي دائرة التلاغمة بإجمالي مشاريع قدره 1873 تليها بوحاتم بعدد قدره 1138 ثم تليها كل من واد النجاء والروشد بمشاريع متقاربة 969و 893 على التوالي، بعدها تأتي كل من ميلة، القرارم قوقة، تسدان حدادة، عين البيضاء أحريش بأعداد متقاربة تنحصر ما بين 864 و 588، ونلاحظ أنه سجنا أدنى حجم للمشاريع بدائرة باينان وهذا راجع ربما لعدم رغبة مواطنيها في الاستثمار في المشاريع الصغيرة.

II-3- أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر

تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرق على القرض المصغر (ANGEM)، ومنها ما يتعلق الفئة المستهدفة.

II-3-1- التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر :

يمكن إيجار أهمها فيما يلي:[1]

- أن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغرة، وأن النظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.

- بالإضافة إلى ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها في الأنشطة الأخرى(المعتادة عليها)، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع .

- غياب البنوك الخاصة التي تشيع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.

- تعتقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية(كثرة التعديلات).

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم ببطء.

- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير و نشر المعلومات و الإحصائيات.

II-3-2- المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM) :

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بـ L'ANGEM في نموذج التسيير حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، حيث تم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدا يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة ، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر .

[1] مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مداخلة ضمن لملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصا-دية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م، ص ص 18-19.

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع .

II-3-3- المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة : تتمثل أساسا في :

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها .
- ترجيح النشاط التجاري و الخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل .
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6 % من مجموع القروض المقدمة.
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو مواءمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.[1]

[1] مغني ناصر، مرجع سبق ذكره ص 19.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية ومناقشة النتائج المتحصل عليها وبالضبط في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لولاية ميلة فقد وضحنا بالدراسة والتحليل في هذا الفصل مختلف الجوانب المتعلقة بجهاز القرض المصغر والإجراءات التي يجب أن يخضع لها و المتمثلة في كيفية تقديم الطلب، تسيير الملف، شروط التأهيل للحصول على القرض.

بالإضافة إلى مختلف أنواع التمويل التي تقدمها الوكالة، و وجدنا أن الوكالة تقدم العديد من القروض الموجهة لشراء مواد أولية وتمويل المشاريع الاستثمارية وبما أن دراستنا تقتصر على تمويل الأسر المنتجة فقد ركزنا على القروض الموجهة لشراء مواد أولية كون هذه الأخيرة ساهمت في تمويل الكثير من القطاعات.

الخاتمة

إن مكافحة البطالة وتخفيض نسبها أضحى هدفا استراتيجيا بالجزائر، وفي هذا السياق فإن تثمين تجربة القرض المصغر قد سمحت بتشجيع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي بفئة السكان التي تفتقد للمداخيل أو ذات مداخيل غير ثابتة مثلما سمحت على وجه الخصوص بتحقيق الادماج الاقتصادي لفئات غير مؤهلة أصلا للاستفادة من نظامها التمويلي وذات مؤهلات بسيطة، بالإضافة إلى خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني، وبالتالي قد استفادت فئات سكانية واسعة ومتنوعة من القرض المصغر مثل النساء الماكثات بالبيت، والعاطلين عن العمل....إلخ، وهذا في إطار التدابير الجديدة المتعلقة برفع القيمة القروض الممنوحة وإلغاء المساهمة الشخصية وتمديد آجال التسديد، وكذا دعم الامتيازات الجبائية.

نتائج البحث: من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي تكون إجابة عن الإشكاليات المطروحة سابقا وإثبات أو رفع للفرضيات المطروحة.

1 ـ النتائج النظرية:

- التمويل الأصغر عبارة عن إمداد مشاريع صغير بالأموال اللازمة لقيامها وتحقيق هدفها، وله صيغ إسلامية وأخرى تقليدية؛
- يستهدف القرض المصغر الفئات ذوي الدخل المحدود والفئات الفقيرة، ومن خصائصه أنه يساعدهم على خلق قيمة مضافة تحسن ظروفهم المعيشية؛
- القرض المصغر يعتبر أداة لمحاربة البطالة، يسمح للفئات المحرومين من تحسين ظروفهم المعيشية، من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل؛
- هناك منظمات غير حكومية تدعم المشاريع الصغيرة (منها صندوق الزكاة).

2 ـ النتائج التطبيقية:

- من خلال معطيات وإحصائيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي اعتمدناها في فصلنا التطبيقي استنتجنا أن الوكالة الولائية – ميلة– ساهمت في خلق العديد من مناصب الشغل الجديدة وساعدت في محاربة البطالة ومنه محاربة آفات اجتماعية ناجمة عن البطالة والفقر؛
- أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم المساعدات المالية والإمتيازات الجبائية للأسر المنتجة، رغم ذلك فالوكالة تعاني من معوقات متعلقة بالجهاز المشرف وعدم مرافقة ومتابعة المستفيدين؛

- نقص متابعة الوكالة للأفراد المستفيدين من القروض الممنوحة؛
- لا يمكن للتمويل المصغر أن يحوي مختلف الفئات المقصاة من القطاع المالي الكلاسيكي.

إختبار صحة الفرضيات:

من خلال النتائج السابقة ومحاولة التوسع في مختلف الجوانب التي تمسها، تمكنا من القيام باختبار الفرضيات على النحو التالي:

بالنسبة للفرضية الأولى: والتي تنص على أن "التمويل الأصغر يعتبر إمداد المشروع بالأموال اللازمة، حيث لا يمكن قيام مشروع اقتصادي بدونه، ومن بين أهم صيغه التمويل الداخلي والتمويل الخارجي وهناك صيغ أخرى إسلامية"، من خلال النتائج السابقة يتضح لنا صحة الفرضية الأولى؛

بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تنص على أن" القرض المصغر هو قرض موجه لفئات المجتمع الفقيرة وقليلة الدخل والبطالة، ومن خصائصه أنه يقدم الحل الأمثل لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة ومساعدة الأسر المحتاجة"، صحيحة بناءا على النتائج التي توصلنا إليها سابقا؛

بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي تنص على أن " الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بميلة تساهم بشكل كبير في مساعدة الكثير من الأسر المنتجة والمحتاجة في تمويل مشاريعها الصغيرة وتنميتها"، تعتبر صحيحة على ضوء النتائج التي توصلنا إليها سابقا.

التوصيات:

- نوصي الوكالة بتنظيم المؤطرين والمؤهلين وأن تشرف على عمل رقابي وهذا لمراقبة المستفيدين من القروض؛
- تحسين مرافقة أصحاب المشاريع خلال مسار إنشاء مشروع صغير منذ فكرة المشروع إلى مرحلة الإنجاز؛
- التخفيف من الإجراءات الإدارية والوثائق والتراخيص الضرورية من أج تأسيس المشروع والمدة التي يستغرقها منح القروض؛
- تطبيق صيغ التمويل الإسلامية وذلك بإلغاء التمويل الثلاثي؛
- إضفاء صفة التمويل الإسلامي بتسمية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالقرض الحسن، ما دامت تمويلات الوكالة بدون فوائد، وهذا بتعميم التمويل الأحادي وإلغاء التمويل الثلاثي كما أسلفنا.

آفاق البحث:

نظرا لأن الموضوع الذي درسناه حديث النشأة، نرى أن إمكانية متابعة الأبحاث في جوانب أخرى لها صلة بالموضوع وتحتاج إلى توسع أكثر، نذكر منها:

- دور القروض المصغرة في دعم المشاريع الحرفية للمرأة والصناعات التقليدية؛
- تقييم أداء مؤسسات الدعم الحكومية؛
- دور القروض المصغرة في دعم المرأة المقاولة بالجزائر.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

1. هيثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، التمويل الدولي، مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى2014.

2. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة 2013.

3. حمزة محمد الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، المؤسسة الوراق للنشر، الأردن2014.

4. أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة2008.

5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية2010-2011.

6. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية2006.

7. حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية الاستثمار في رأس المال العامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

8. بن براهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي و الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن2012.

9. بن براهيم الغالي، أبعاد القرار التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن2012 .

10. عبيد يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عان، الطبعة الأولى2011.

11. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة2012.

12. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة.

13. فلاح حسن السيسي، إدلات المشروعات الصغيرة، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان2004.

14. جيمس جوراتين وريجارد أستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.

15. بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

2- رسائل ومذكرات التخرج:

16. حريزة فاطمة الزهراء، تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية، لدعم تشغيل الشباب، فرع ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة2013.

17. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر وآفاق تطويره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة مكملة لنيل متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل 1431هـ-2010م.

18. بوحبل نذير، عيواز يحي، نابتي راضية، التمويل الأصغر كأداة لرفع مستوى التشغيل، دراسة مجموعة من المؤسسات التي حصلت على التمويل الأصغر، المركز الجامعي ميلة،2012-2013.

19. طوبال منى، القروض المصغرة وأثارها على الاقتصاد الوطني- دراسة حالة الصناعات التقليدية والحرفية- مذكرة لنيل ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر03- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسويق العمليات المالية والمصرفية 2013-2014.

20. صليحة بوهلال، وكالات التشغيل للشباب(النتائج والعوائق)، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر-2012-2013.

21. رشيد شباح، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان-الجزائر-2011-2012.

22. ليموني الزوير، لسوامس رضوان، مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال، مجلة رسالة المسجد، عدد خاص بصندوق الزكاة، الجزائر، 2005.

23. جمال الدين سلامة،" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة-حالة الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم التجارية، جامعة اجزائر03، 2007 .

24. إيمان عجرود وآخرون، أثر القروض المصغرة على التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، دراسة حالة؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–فرع ميلة– مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير(ل.م.د.)– معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– تخصص مالية المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة2013–2014.

25. غسان روحي عقل، العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة 2010.

26. يسمينة بوغابة، دور القروض المصغرة في زيادة حجم الاستثمار، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة 2015.

27. خفاف سمية، دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكادمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، ورقلة 2014.

3– المؤتمرات والملتقيات:

28. سليمان ناصر، عواطف محسن القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية 27–29 جوان 2013 جامعة صفاقس تونس.

29. ناصر مغني، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة 13–16 نوفمبر.

30. مغني ناصر، القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، مداخلة ضمن لملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة خلال الفترة 15–16 نوفمبر 2011م.

31. هشام جمال، لبزة هشام، أهمية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري، ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يوم 2013/06/05– جامعة الوادي، الجزائر.

32. ناصر مغنى، القرض المصغر استراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر.

33. فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة، دراسة حالة دول الميناء، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة خلال الفترة 16/15 نوفمبر 2011.

34. يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال القرض التنطيقي والتقنية العصبية بالبنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي لكر بلقايد، تلمسان2008.

35. محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، للتمويل الأصغر لمحات واضاءات، محاضرة مقدمة بمنتدى المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي- ولاية الخرطوم- قاعة المحاضرات بالمجلس 22 مارس 2012م.

36. ماركو إليا، التمويل المتناهي المصغر، نصوص وحلات دراسية، ترجمة فادي قطان، مشروع تملبوس، ميدان جامعة تورينز إيطاليا 2006.

4- القوانين والمراسيم والوثائق:

37. وثائق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ميلة

38. المادة(5) من المرسوم التنفيذي رقم04-14 الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 06.

39. مرسوم تنفيذي رقم04 -14،المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل2004/01/22 يتضمن إنشاء

40. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، العدد6 من الجريدة الرسمية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

41. Samiha Ahmed , « Micro finance et pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Telemcen » , thèse de Doctora, En sciences Economiques, Université de Telemcen, 2010.

ثالثا: مواقع الأنترنت

1. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر/**http://www.angem.dz** .

2. .**http://W.W.W.Cgap.org/publications**. .

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT(PNR-AMP) : 2015

ETAT ARRETE AU 31/12/2015

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	132	6 947 376,05
		AIN TINN	23	980 000,00
		SIDI KHELIFA	0	0,00
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	115	5 795 144,30
		HAMALA	18	1 019 930,00
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	48	2 160 000,00
		CHIGARA	11	500 000,00
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	33	1 738 488,20
		AHMED RACHEDI	21	1 137 235,76
		ZEGHAIA	57	2 520 000,00
5	TERAI BIENEN	BIENEN	25	1 177 145,10
		AMIRA ARRES	20	800 000,00
		TASSALA	4	280 000,00
6	ROUACHED	ROUACHED	58	2 499 969,48
		TIBERQUENT	9	659 949,99
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	34	1 900 000,00
		BENI GUECHA	4	160 000,00
8	BOU HATEM	BOUHATEM	50	2 060 000,00
		DERADJI BOUSLAH	4	160 000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	23	920 000,00
		AL AYADI BARBAS	10	400 000,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	12	600 000,00
		MINAR ZAREZA	13	699 985,76
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	91	3 820 000,00
		AIN M'LOUK	0	0,00
		OUED ATHMANIA	8	380 000,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	101	4 339 972,99
		OUED SEGUEN	15	779 843,29
		M'CHIRA	7	280 000,00
13	TADJNANET	TADJNANET	41	2 060 000,00
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	1	40 000,00
		OULED KHLOUF	12	540 000,00
	TOTAL		1000	47 355 040,92

967

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT(PNR-AMP) : 2014

ETAT ARRETE AU 31/12/2014

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	107	6 346 825,52
		AIN TINN	11	798 810,45
		SIDI KHELIFA	3	180 000,00
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	127	6 578 793,27
		HAMALA	28	1 599 200,00
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	51	2 939 461,26
		CHIGARA	16	998 511,67
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	54	2 819 923,68
		AHMED RACHEDI	16	1 000 000,00
		ZEGHAIA	14	739 930,00
5	TERAI BIENEN	BIENEN	35	1 455 940,00
		AMIRA ARRES	41	1 880 000,00
		TASSALA	3	120 000,00
6	ROUACHED	ROUACHED	18	1 135 189,45
		TIBERQUENT	8	673 142,30
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	43	2 917 537,50
		BENI GUECHA	6	299 875,00
8	BOU HATEM	BOUHATEM	56	2 299 976,50
		DERADJI BOUSLAH	3	120 000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	78	3 416 067,12
		AL AYADI BARBAS	19	879 900,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	5	200 000,00
		MINAR ZAREZA	8	558 104,86
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	119	5 000 000,00
		AIN M'LOUK	2	80 000,00
		OUED ATHMANIA	3	180 000,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	68	2 959 609,97
		OUED SEGUEN	6	240 000,00
		M'CHIRA	4	160 000,00
13	TADJNANET	TADJNANET	34	1 899 918,00
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	4	160 000,00
		OULED KHLOUF	5	380 000,00
	TOTAL		995	51 016 716,55

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT(PNR-AMP) : 2013

ETAT ARRETE AU 25/12/2013

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	125	7 570 528,78
		AIN TINN	14	680 000,00
		SIDI KHELIFA	1	100 000,00
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	197	11 709 651,70
		HAMALA	58	4 116 945,50
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	72	3 179 294,60
		CHIGARA	37	2 796 898,89
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	20	1 399 130,68
		AHMED RACHEDI	14	799 243,61
		ZEGHAIA	20	1 335 211,50
5	TERAI BIENEN	BIENEN	37	1 658 500,00
		AMIRA ARRES	68	2 828 938,00
		TASSALA	4	160 000,00
6	ROUACHED	ROUACHED	53	2 360 000,00
		TIBERQUENT	12	645 377,46
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	101	5 594 217,80
		BENI GUECHA	10	760 000,00
8	BOU HATEM	BOUHATEM	45	1 980 000,00
		DERADJI BOUSLAH	29	1 220 000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	44	2 179 918,00
		AL AYADI BARBAS	12	480 000,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	44	1 820 000,00
		MINAR ZAREZA	6	240 000,00
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	107	4 648 940,00
		AIN M'LOUK	3	225 767,53
		OUED ATHMANIA	3	180 000,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	282	11 639 510,00
		OUED SEGUEN	17	740 000,00
		M'CHIRA	20	791 100,00
13	TADJNANET	TADJNANET	76	3 693 785,80
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	8	437 008,50
		OULED KHLOUF	11	602 418,00
	TOTAL		1550	78 572 386,35

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT(PNR-AMP) : 2012

ETAT ARRETE AU 26/12/2012

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	276	15 166 116,38
		AIN TINN	17	740 000,00
		SIDI KHELIFA	12	1 196 757,70
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	144	9 907 044,50
		HAMALA	24	1 669 729,00
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	139	5 885 832,96
		CHIGARA	53	3 248 268,00
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	226	9 699 044,82
		AHMED RACHEDI	35	1 577 763,96
		ZEGHAIA	256	11 135 222,00
5	TERAI BIENEN	BIENEN	42	1 740 000,00
		AMIRA ARRES	26	1 159 999,90
		TASSALA	8	377 750,00
6	ROUACHED	ROUACHED	277	12 382 684,70
		TIBERQUENT	9	600 000,00
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	95	4 930 000,00
		BENI GUECHA	9	540 000,00
8	BOU HATEM	BOUHATEM	347	13 940 000,00
		DERADJI BOUSLAH	86	3 620 000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	218	9 499 990,00
		AL AYADI BARBAS	36	1 500 000,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	183	7 920 000,00
		MINAR ZAREZA	24	1 020 000,00
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	243	10 490 000,00
		AIN M'LOUK	11	560 000,00
		OUED ATHMANIA	24	1 260 000,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	436	18 329 192,50
		OUED SEGUEN	35	1 520 000,00
		M'CHIRA	33	1 439 450,00
13	TADJNANET	TADJNANET	85	3 749 000,00
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	15	659 750,00
		OULED KHLOUF	10	460 000,00
	TOTAL		3434	157 923 596,42

تابع للملحق 02

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT : 2011

DES P.N.R : ACHAT MATIERE PREMIERE

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	131	5 004 198,00
		AIN TINN	12	392 000,00
		SIDI KHELIFA	0	0,00
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	100	3 292 281,42
		HAMALA	13	395 000,00
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	46	1 417 000,00
		CHIGARA	10	416 858,10
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	131	4 632 999,90
		AHMED RACHEDI	22	807 000,00
		ZEGHAIA	50	1 875 449,90
5	TERAI BIENEN	BIENEN	59	1 805 000,00
		AMIRA ARRES	19	642 000,00
		TASSALA	7	237 000,00
6	ROUACHED	ROUACHED	433	15 369 530,00
		TIBERQUENT	16	522 535,60
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	113	3 766 000,00
		BENI GUECHA	30	915 903,50
8	BOU HATEM	BOUHATEM	445	13 965 000,00
		DERADJI BOUSLAH	73	2 398 000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	99	3 586 905,00
		AL AYADI BARBAS	49	1 908 000,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	395	14 175 000,00
		MINAR ZAREZA	25	935 000,00
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	158	5 367 000,00
		AIN M'LOUK	6	227 000,00
		OUED ATHMANIA	9	277 000,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	803	22 845 000,00
		OUED SEGUEN	43	1 252 000,00
		M'CHIRA	36	1 016 000,00
13	TADJNANET	TADJNANET	126	4 193 000,00
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	42	1 351 000,00
		OULED KHLOUF	14	482 000,00
	TOTAL		3515	115 468 661,42

الملحق رقم 06 :

الجمهوريـــــــة الجـــزائريـــــــة الديمقـراطيـــــــة الشعبيـــــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التضـــامن الوطـنـي و الأســرة و قضايا المرأة
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE, DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME

AGENCE NATIONALE
DE GESTION DE MICRO-CREDIT
COORDINATION DE LA WILAYA
DE
MILA
LE:

الوكـــالة الوطنيـــة
لتسييـــر الـــقرض المصغـــر
التنسيقية الولائية
ميلـــــة

Situation Cumulée De L'emploi Générés
Année 2011

Secteurs	Projet (1)			PNR AMP (2)		
	Nombre projet crées	Nombre d'emplois générés		Nombre projet financés	Nombre d'emplois générés	
		Temporaire	Permanent		Temporaire	Permanent
*Artisanat	31	62	31	1527	00	1527
*Agriculture	12	12	12	1104	00	1104
* Services	58	116	58	600	00	600
*PetiteIndustrie	00	00	00	00	00	00
* BTP	02	04	02	284	00	284
*Commerce	00	00	00	00	00	00
TOTAL	103	194	103	3515	00	3515

NB / (1) Il s'agit des financements des Micro – Crédit Triangulaire (Emprunteur + ANGEM + Banque)
(2) Il s'agit des financements des Micro - Crédit PNR achat matière première (Emprunteur + ANGEM).

الملحق رقم : 03

الجمهوريـــــــــة الجـــزائريـــــــــة الديمقـراطيـــــــــة الشعبيـــــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التضـــامن الوطـنـي و الأســـرة و قضايا المرأة
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE, DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME

AGENCE NATIONALE
DE GESTION DE MICRO-CREDIT
COORDINATION DE LA WILAYA
DE
MILA
LE:

الوكـــالة الوطنيـــة
لتسييـــر الـــقرض المصغـــر
التنسيقية الولائية
ميلـــــة

Situation Cumulée De L'emploi Générés
Année 2012

Secteurs	Projet (1)			PNR AMP (2)		
	Nombre projet crées	Nombre d'emplois générés		Nombre projet financés	Nombre d'emplois générés	
		Temporaire	Permanent		Temporaire	Permanent
*Artisanat الحرف	27	62	27	1512	00	1512
*Agriculture الفلاحة	18	18	18	1014	00	1014
* Services خدمات	84	160	84	627	00	627
*PetiteIndustrie الصناعة الصغيرة	09	18	09	01	00	01
* BTP أشغال البناء	04	08	04	280	00	280
*Commerce تجارة	00	00	00	00	00	00
TOTAL	**145**	**264**	**145**	**3434**	**00**	**3434**

NB / (1) Il s'agit des financements des Micro – Crédit Triangulaire (Emprunteur + ANGEM + Banque)
(2) Il s'agit des financements des Micro - Crédit PNR achat matière première (Emprunteur + ANGEM).

الملحق رقم 04 :

الجمهوريـــــــــة الجـــزائريـــــــــة الديمقـراطيـــــــة الشعبيـــــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التضـــامن الوطـنـي و الأســرة و قضايا المرأة
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE, DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME

AGENCE NATIONALE
DE GESTION DE MICRO-CREDIT
DIRECTION D'AGENCE DE LA WILAYA
DE MILA

الوكـــالة الوطنيـــة
لتسييـــر الـــقرض المصغـــر
مديرية الوكالة الولائية
ميلـــــة

LE:

Situation Cumulée De L'emploi Générés
Arrêtée au 25/12/2013

Secteurs	Projet (1)			PNR AMP (2)		
	Nombre projet crées	Nombre d'emplois générés		Nombre projet financés	Nombre d'emplois générés	
		Temporaire	Permanent		Temporaire	Permanent
*Artisanat	12	24	12	532	00	532
*Agriculture	29	29	29	283	00	283
* Services	220	440	220	266	00	266
*Très Petite Industrie	25	50	25	372	00	372
* BTP	24	48	24	97	00	97
*Commerce	14	28	14	00	00	00
TOTAL	324	619	324	1550	00	1550

NB / (1) Il s'agit des financements des Micro – Crédit Triangulaire (Emprunteur + ANGEM + Banque) (Arrêtée sur accord bancaire)
(2) Il s'agit des financements des Micro - Crédit PNR achat matière première (Emprunteur + ANGEM).

الملحق رقم 05

الجمهوريـــــــــة الجـــزائريـــــــــة الديمقـراطيـــــــة الشعبيـــــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التضـــامن الوطـنـي والأســرة وقضايا المرأة
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE, DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME

AGENCE NATIONALE
DE GESTION DE MICRO-CREDIT
DIRECTION D'AGENCE DE LA WILAYA
DE MILA

الوكـــالة الوطنيـــة
لتسييـــر الـــقرض المصغـــر
مديرية الوكالة الولائية
ميلـــــة

LE:

Situation Cumulée De L'emploi Générés
Arrêtée au 31/12/2014

Secteurs	Projet (1)			PNR AMP (2)		
	Nombre projet crées	Nombre d'emplois générés		Nombre projet financés	Nombre d'emplois générés	
		Temporaire	Permanent		Temporaire	Permanent
*Artisanat	03	06	03	303	00	303
*Agriculture	14	14	14	109	00	109
* Services	527	1054	527	144	00	144
*Très Petite Industrie	10	20	10	350	00	350
* BTP	22	44	22	89	00	89
*Commerce	22	44	22	00	00	00
TOTAL	598	1182	598	995	00	995

NB / (1) Il s'agit des financements des Micro – Crédit Triangulaire (Emprunteur + ANGEM + Banque) (Arrêtée sur accord bancaire)
(2) Il s'agit des financements des Micro - Crédit PNR achat matière première (Emprunteur + ANGEM).

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO- CREDIT GREEE PAR LE DECRET EXECUTIF N° 04-14 DU 22/01/2004
MODIFIE PAR LE DECRET PRESIDENTIEL N° 06-193 DU 31/05/2006
Adresse : CITE BEN GUERBA – FACE A P W DE MILA
TEL : 031/57/95/54 FAX : 031/57/54/01 Email : angem43mila@yahoo.fr

الملحق رقم : 06

الجمهوريـــــــــة الجـــزائريـــــــــة الديمقـراطيـــــــة الشعبيـــــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التضـــامن الوطـنـي والأســـرة وقضايا المرأة
MINISTERE DE LA SOLIDARITE NATIONALE, DE LA FAMILLE
ET DE LA CONDITION DE LA FEMME

AGENCE NATIONALE
DE GESTION DE MICRO-CREDIT
DIRECTION D'AGENCE DE LA WILAYA
DE MILA

الوكـــالة الوطنيـــة
لتسييـــر الـــقرض المصغـــر
مديرية الوكالة الولائية
ميلـــــة

LE:

Situation Cumulée De L'emploi Générés
Arrêtée au 31/12/2015

Secteurs	Projet (1)			PNR AMP (2)		
	Nombre projet crées	Nombre d'emplois générés		Nombre projet financés	Nombre d'emplois générés	
		Temporaire	Permanent		Temporaire	Permanent
*Artisanat	03	06	03	271	00	271
*Agriculture	07	07	07	119	00	119
* Services	156	312	156	155	00	155
*Très Petite Industrie	20	40	20	354	00	354
* BTP	21	42	21	101	00	101
*Commerce	28	56	28	00	00	00
TOTAL	235	463	235	1000	00	1000

NB / (1) Il s'agit des financements des Micro – Crédit Triangulaire (Emprunteur + ANGEM + Banque) (Arrêtée sur accord bancaire)
(2) Il s'agit des financements des Micro - Crédit PNR achat matière première (Emprunteur + ANGEM).

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO- CREDIT GREEE PAR LE DECRET EXECUTIF N° 04-14 DU 22/01/2004
MODIFIE PAR LE DECRET PRESIDENTIEL N° 06-193 DU 31/05/2006
Adresse : CITE BEN GUERBA – FACE A P W DE MILA
TEL : 031/57/95/54 FAX : 031/57/54/01 Email : angem43mila@yahoo.fr